

منشورات جريدة المناضل -

نصوص حول المسألة الأمازيغية

بقلم: أرنزار

يناير 2015

الربيع الأمازيغي 2001: نضال شباب الجزائر وكادحيها المتواصل

التوجه الأمازيغي الكفاحي

الغاضبون هم في الغالب شباب، بل تلاميذ ثانويات، يقيمون المتاريس ويحرقون منشآت/ رموز الدولة ومراكز الدرك، يلقون الحجارة والإطارات المطاطية المحترقة والزجاجات الحارقة، إنهم خارج مراقبة كل الأحزاب السياسية ويعبرون عن غضب لا يبدو أن أحدا قادر على احتواءه».

هكذا تقدم انتفاضة الشبيبة الجزائرية في الربيع الأمازيغي الثاني أبريل 2001، وغالبا ما تختزل وسائل الإعلام الانتفاضة في مشهد متظاهرين يقذفون قوات القمع بالحجارة، لكنها في الواقع أغنى بكثير و دروسها تتجاوز الإطار الجزائري. ولاستخلاص هذه الدروس لا بد من وضع هذه التجربة في سياقها التاريخي.

سياق بناء الدولة الجزائرية:

ترجع أغلب مآسي جزائر – ما بعد الاستقلال- إلى ما آلت معركة التحرر من الاستعمار. ففي غياب قيادة عمالية ثورية حازمة، آلت قيادة هذه المعركة إلى «جبهة التحرير الوطني»، التي تألفت قيادتها من «ديمقراطيين وقوميين برجوازيين صغار، فئة منهم يمينية (إسلامية) واسعة.

بعد معركة ضارية-استطاعت فيها الإمبريالية الفرنسية عزل الثورة الجزائرية بمنح استقلال شكلي للمغرب وتونس- تسلمت هذه القيادة جهاز الدولة من الإمبريالية، بشرط عدم المساس به (اتفاقيات افيان 1962). تولى رأس هذا الجهاز نظام بن بلا، وهو نظام بورجوازي صغير، ظل حائرا مترددا في إجراءاته، متذبذبا بين اليسار واليمين، حتى أطاحه هذا الأخير بانقلاب عسكري في 19 يونيو 1965 بقيادة الهواري بومدين.

أرسى بومدين نظاما بونبارتيا، مستندا على سلطة الجيش وقائما على قمع التيارات البورجوازية المبعدة من الحكم، وإلحاق التنظيمات الشعبية (العمالية بالخصوص) بجهاز الدولة.

في المجال الاقتصادي سن سياسة اقتصادية مبنية على التقشف الذي تم تبريره بالسعي للتصنيع والتنمية الاقتصادية للبلاد. وسيتم التخلي عن هذه السياسة، بتولي الشاذلي الذي حملته إلى السلطة الخلافات في جهاز الحكم حول خلافة بومدين في ماي 1980، وسن سياسة «الانفتاح» التي كان لها نتائج اجتماعية كارثية على الطبقات الكادحة»، حيث ارتفاع الأسعار وازدهار السوق السوداء، عودة الندرة للظهور، تجميد الأجور وتوقف المنشآت عن التوظيف، وبداية تقليص عدد العاملين ونمت البطالة بين الشباب بنفس وثيرة النمو الديمغرافي، هذا في حين يعاين ضحايا هذه السياسة النمو الهائل لثروات الخواص المستفيدين

من عمليات التحرير والخصخصة.

كل هذا صاحبه نزوع نظام الشاذلي لقضم الهامش الديمقراطي الذي سمح به الصراع داخل جهاز الحكم، ورغبته القضاء على الاستياء الاجتماعي وإرساء الهيمنة السياسية لجبهة التحرير الوطني، مما زاد تطلع الجماهير الشعبية (العمال والطلاب بالخصوص) إلى الديمقراطية.

كانت هذه العوامل وراء كل الانتفاضات والنضالات الاجتماعية التي عرفت الجزائر، منذ نهاية السبعينات:

الإضرابات العمالية 1970/1980، أحداث القبائل أبريل 1980، انتفاضات الشبيبة وسكان الأحياء الهامشية بالمدن الكبرى (82-83-85-86)، التي توجت بانتفاضة أكتوبر 1988، حيث قام الجيش لمدة ستة أيام بإطلاق الرصاص على المتظاهرين، وكانت الحصيلة 500 قتيل ومئات الجرحى والمعتقلين، وسجلت هذه الانتفاضة اكتمال القطيعة السياسية بين الجماهير الشعبية والحكم.

ستكون نفس الأسباب-وبحدة أكبر-وراء الأحداث التي اندلعت في أبريل 2001، إلى حد تعليق أحد الصحفيين على هذه الأحداث بأنها «صياغة جديدة لمطلبي الحرية والكرامة الذين تم جرجرتهم منذ أكتوبر 1988 دون تحقيقهما». (عبد الكريم غزالي بجريدة لاتريون الجزائرية)

مقدمات الانتفاضة

منذ 1980، تواصل تمرد شباب وكادحي القبائل، ضد النظام الديكتاتوري الذي يخضع كادحي الجزائر- وبرعاية النظام الرأسمالي العالمي- بقوة الحديد والنار لنفس السياسات النيوليبرالية المفروضة على كافة شعوب العالم الثالث.

تؤدي هذه السياسات إلى تردي الوضع الاجتماعي ، إذ بلغ المعدل الرسمي للبطالة في الجزائر 30% سنة 2000 مقابل 17% سنة 1986، ويعاني من آفة المجتمع الرأسمالي هذه الشباب بوجه خاص، حيث أن 83% من العاطلين يقل عمرهم عن 30 سنة. كما انخفض دخل الأسر بـ 36% بين 1987 و 1995. ويعيش 22.6% من السكان في فقر مطلق مقابل 12.2% سنة 1988. وعادت إلى الظهور الأمراض المرتبطة بالفقر.

غير أن البلاد بدأت تعطي-من وجهة نظر الدوائر الإمبريالية-مؤشرات ماكرو اقتصادية مشجعة، حيث تراجع الدين الخارجي منذ 1998 ، وتضخمت احتياطات الجزائر من العملة الصعبة، وبدأت ميزانية الدولة تحقق فوائض مالية، حيث تداخل ارتفاع أسعار النفط مع نمو إنتاجه، وشكلت صادرات الطاقة 95% من عائدات الجزائر المالية.(ألان غريش . جريدة لوموند ديبلوماتيك يوليو 2002)

كل هذه المؤشرات تعطي الجزائر صورة دولة في صحة مالية جيدة(خصوصا خدمة الدين

بشكل جيد)، غير أن لا أحد يريد الذهاب إلى الجزائر للاستثمار خارج قطاع النفط والغاز.

لكن الشعب لم يحصل على شيء من هذه الهبة التي تقدر بـ 25 مليار يورو. سوى أن الفروقات تزداد والسلطة تبدو غير عازمة على التغيير أو على الإصغاء إلى الشكاوي في وقت وصل الوضع إلى نقطة اللارجوع. كل ذلك لغياب بديل اقتصادي بمحتوى طبقي واضح. فالنظام الجزائري محكوم بأملاءات الدوائر الإمبريالية، وينفذها بشكل حرفي: تدمير النسيج الصناعي وتفكيك القطاع العام وتسريح مئات آلاف العمال وخصخصة بلا حدود وارتفاع صاروخي لأسعار المواد الأساسية وعدم أداء الاجور.

وفي القبائل، حيث البطالة مزمنة والنضال من أجل الاعتراف بالأمازيغية متواصل لأكثر من ربع قرن، يؤدي رفض الاعتراف بثقافة القاييلين وهويتهم إلى حرمانهم من كل كرامة. كل هذا أدى على شبيبة متذمرة لا ترى نفسها في هذا النظام الفاسد والشائخ.. الذي يضطهد النساء ويرفض الاعتراف بالأمازيغية ويغذي عنصرية مبطنة تجاه الناطقين بها والأقليات الزنجية بالجنوب.

هذه الأوضاع هي التي تدفع الجزائريين، كي يحسوا بأنهم بدون أفق، سواء كانوا قبايليين أو خارج القبائل، وهم وقود الاحتجاجات التي تجتاح الجزائر. هكذا قبل انفجار أحداث ربيع أبريل 2001، شهدت الجزائر مجموعة من النضالات

في 26 مارس دعت فيدرالية البترول في الاتحاد العام لعمال الجزائر إلى إضراب عام، ودعمها عمال التعدين والمدرسون والقطاعات الأخرى من الاتحاد.

شهدت منطقة سيدي بلعباس سنة 2000، احتجاجا على فساد السلطة المحلية مما دفع السلطة إلى التخوف من امتداده إلى مدن أخرى، وإعادة أكتوبر 1988 آخر.

أدى نجاح الإضراب العام المذكور أعلاه، إلى كبح سياسة بوتفليقة الرامية إلى لبرلة الاقتصاد بأمر من الصندوق، وجاءت انتفاضة القبائل لتنتهي مشروعه.

ظهور القضية الأمازيغية بالجزائر

لم يواجه المجتمع الجزائري مشكلة تسمى الأمازيغية في أعقاب انتزاع الاستقلال على يد جبهة التحرير، وسرعان ما بدأت محاولة من جانب الحكام الجدد، وكلهم من قادة جبهة التحرير الوطني لتهميش الأمازيغية من خلال طرح أن الشعب الجزائري عربي ولغته عربية لا غير.

لكن القضية اتخذت أبعادا جديدة، عندما بدأت الحكومة وأجهزة الدولة تمارس أساليب شوفينية في التعامل مع الأمازيغية لصالح كل ما هو عربي، ولعبت القوات المسلحة التي كانت تحكم البلاد فعليا دورا بارزا في هذا الصدد.

سيتمدخل عامل آخر في هذا المشهد العام في بداية السبعينات وستكون له تبعات مصيرية؛

إنه عامل القمع، حيث ستتوتر الوضعية بسرعة فائقة ما بين 72-73 ، وسيتكهرب المناخ مع ظهور تهديدات وإجراءات عملية؛ من بينها تقليص حصص الأمازيغية والزيادة المنتظمة في المواد باللغة العربية.. وصلت إلى حد التضيق على المحطة الإذاعية القبايلية.

ومع انطلاق الموسم الجامعي 73-74، سيصدر قرار بحذف الدروس التي كان مولود معمري يلقيها بكلية الآداب بالعاصمة، وشرعت السلطة في بحملة اعتقالات واسعة ما بين 75-76 أسفرت عن أحكام قاسية في يناير 1976 وصيف نفس السنة، وقد طالت أناسا في عنفوان شبابهم، بدعوى قيامهم باتصالات بسيطة مع الأكاديمية الأمازيغية بفرنسا.

وفي أبريل 1980 أدى منع السلطات لندوة كان سيلقيها مولود معمري، إلى انفجار أحداث الربيع الأمازيغي الأول، ومنذ تلك الفترة صنف المنطقة متمردة على السلطة، حيث شهدت هذه المنطقة أعمال عنف عام 1998 على إثر اغتيال المطرب والمناضل الأمازيغي معتوب لونس. وتأتي أحداث الربيع الأمازيغي الثاني كامتداد لهذا النضال من أجل الحصول على المطالب اللغوية والثقافية.

لا عجب إذن تكون منطقة القبائل مرة أخرى في مقدمة النضال الاجتماعي بالجزائر، هذه المنطقة المتميزة بثقافتها ووبتقاليد التمرد بها. فهنا حدث عام 1871 التمرد القبائلي الكبير الذي أغرقه في الدماء نفس الجنرالات الفرنسيين الذين سحقوا كمونة باريس... هنا أيضا دارت بين 1945 و1962 أهم معارك حرب الاستقلال، وهنا تجلى القمع الاستعماري في صوره الأكثر شراسة. وهنا أيضا انفجرت في 20 أبريل 1980 خلال الربيع الأمازيغي التظاهرات الطلابية... وكان نصيبها القمع الوحشي.

انتفاضة الربيع الأمازيغي الثاني

أدى اغتيال التلميذ ماسينيسا كرماح (17 سنة) إلى اشتعال منطقة القبائل كلها في انتفاضة شعبية حقيقية، أججها ما نسب إلى وزير الداخلية يزيد زرهوني أنه وصف الشاب المقتول بـ«الجانح». قام الجيش الجزائري بمواجهة الانتفاضة بالرصاص، وقام فيها بدور جيش إسرائيل (دون مظهر الاحتلال والمستعمرات) بوجه شباب ليس لديهم غير الحجارة لمواجهة الرصاص الحقيقي، حيث أدت المواجهات إلى استشهاد أكثر من 120 شخصا وإصابة الآلاف بالجروح واعتقال المئات وإجبار الآخرين على الانتقال إلى السرية.

ورغم القمع، يحتل الشباب شوارع المدن والقرى، ويحاصرون جماعات الدرك، ويحرقون الإدارات ويطالبون المتاريس ويرفضون نداءات الالتزام بالهدوء التي تطلقها الأحزاب ومختلف الجمعيات. وتواصل الاحتجاج في ولايتي تيزي وزو وبجاية التي وقعتا تحت السيطرة الكاملة لتنسيقية العروش، وتعطلت النشاطات الاقتصادية والاجتماعية، مع اتخاذ المسألة أبعادا سياسية، بعد انسحاب حزب التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية من الحكومة وتبنيه مطالب حركة العروش علانية، في محاولة منه لاسترجاع نفوذه في المنطقة والسيطرة عليها.

امتدت الاحتجاجات حسب الصحافة الجزائرية لتشمل مدن وقرى أقصى شرق الجزائر(عنابة، منطقة بسكرة وسطيف).

تحول نوعي

كان الدرس الأساسي الذي تعلمته الجماهير من الانتفاضات التي شهدتها الجزائر؛ ضرورة تنسيق وتنظيم تحركات الاحتجاج. لم يكن هذا الدرس ملكا للمناضلين الثوريين حصرا، بل يجد تعبيره بصورة منتظمة على صعيد جماهيري مشيرا إلى وجود وعي بأن انعزال وتفتت التحركات يشكلان العامل المساعد للقمع.

تمثلت الجماهير المناضلة في القبائل هذا الدرس بشكل كبير في انتفاضتها الأخيرة. فبعد القمع الأسود الذي سلط على المنطقة، تم نقل المظاهرات إلى قلب العاصمة، فيما عرف بالخميس الاسود 14 يونيو للاحتجاج على القمع، بلغت المسيرة من القوة الحد الذي دفع الحكومة في بيان لها لوصف هذه المسيرة بأنها «تهديد ليس فقط لاستقرارها بل لاستقرار البلد ككل». وقد التحق آلاف الجزائريين الآخرين بالمسيرة، وحدهم جميعا ما عبرت عن صحيفة «ليبرتي» بـ«لا شغل، لا مال، لا سكن، لا مستقبل».

بقصد اضعاف طابع منظم على هذه الاحتجاجات، تم الإعلان عن تأسيس ما سيعرف لاحقا بتنسيقية العروش والقبائل. تبنت وثيقة مطلبية عرفت بـ«أرضية القصور» في 11 يونيو 2001، والتي تتضمن 15 نقطة غير قابلة للمساومة على حد قول التنسيقية، حيث يطالب القبائليون بالاعتراف بالهوية الأمازيغية واتخاذ خطة إصلاح ونهوض اقتصادي بالمنطقة.

لكن التحول النوعي في هذا الربيع والذي يجب حفزه هو دخول تنظيمات الحركة العمالية إلى جانب الحركة المناضلة من أجل الاعتراف بالهوية الأمازيغية في تنظيم الاحتجاج، وهو ما أعطى للانتفاضة مضمونا اجتماعيا أكثر فأكثر محبطة بذلك سعي النظام الحثيث إلصاق صفة الجهوية والعرقية بالانتفاضة.

حاول العمال تنظيم الاحتجاج لتفادي المزيد من الضحايا، هكذا نظمت نقابات التعليم -في بجاية وتيزي وزو، المضربة منذ بداية المواجهات-، مظاهرات في منطقة القبائل برمتها وبدأت في ربط التنسيقات فيما بينها. ويقوم تنسيق مكون من لجان الطلاب ونقابات المدرسين وعمال التربية وبعض لجان القرى والأحياء ببناء جنين للتنظيم في القاعدة في المدن والقرى، وإذا تواصلت الحركة يمكن ان يتقدم هذا التنظيم، إنها أول مرة تتوفر فيه الحركة على بداية تنظيم جدية وديمقراطية.

الانتفاضة بين مواقف النظام والتضامن الواجب استكمال

حاول النظام منذ بداية الاحتجاج التعامل معه بلامبالاة تامة، فبعد انفجاره وكنل ديكتاتور يحترم نفسه، أبان بوتفليقة عن استهزائه بالسفر إلى إفريقيا الجنوبية لحضور ندوة حول

السيدا تاركا للتلفزة الجزائرية أمر الاهتمام بأحداث القبائل، التي اكتفت بإظهار شباب قبائلي يقومون بإحراق علم البلاد، كإشارة إلى تهديد الأحداث لوحدة البلاد.

لكن تطور الاحتجاج واتساعه، أظهر للسلطة جدية الموقف، فتراوح رد فعلها بين محاولة تجريم الحركة وقمعها. بلغت محاولات تجريم الحركة أقصاها، أثناء تظاهرة الخميس الأسود بالعاصمة 14 يونيو 2001، حين اتهم وزير الداخلية يزيد زرهوني منظمي المسيرة، التي تحولت إلى مواجهات دامية مع قوات القمع، بأنهم لم يكونوا قادرين على تأطيرها. ودعا إلى منع كل المسيرات بالجزائر بسبب ما تؤدي اليه من اضطرابات ونهب وسرقة.

كذلك، حاولت السلطة حصر مطالب القبائليين في مجرد مطالب لغوية، وطمس المطالب الاجتماعية الأخرى المشتركة مع باقي الجزائريين: كانت السلطات تأمل، بعزل منطقة القبائل، تأليب باقي المواطنين على «الخصوصية القبائلية» بقصد منع أي التقاء في الاحتجاج. لكن الانفجار بشرق البلد أتاح تجاوز هذا الانقسام الذي جرت محاولة تأبيده، وفي منطقة بوج بوراريج نظمت مسيرة من 10.000 شخص، وهي مظاهرة التضامن الوحيدة في منطقة ناطقة بالعربية. لكن في الجامعات الكبيرة في العاصمة ووهران وقسنطينة شكل الطلاب لجانا للتضامن، ونظمت مظاهرة أمام قصر الحكومة يوم 3 مايو 2001.

لم يعد الأمر يتعلق-بالنسبة للجزائريين- بحركة هوية، بل بحركة اجتماعية تسعى بكل الوسائل لمد اليد إلى مجموع شبيبة البلد ضد البؤس والتعسف القمي والحكرة، والشبيبة بدورها تمد يدها ما في ذلك من شك.

كان للمطالب المتعلقة بالهوية دور مفجر محلي للتمرد، فلم تكن قط هدف المتمردين الرئيس. فالذين أتهموا بمحاولة «تقسيم الجزائر» أو «السعي لتحقيق مطالب عرقية»، والذين تحركوا بشكل جماهيري في الأسابيع الأخيرة، وخصوصا في تظاهرة العاصمة الضخمة 14 يونيو 2001، قد رفعوا شعارات وطنية معارضة لسياسة عامة تطال المجتمع برمته. وقد رفض المتظاهرون القبائليون صراحة الوقوع في الفخ العرقي إذ تمردوا باسم جميع الجزائريين لمواجهة نظام يعتبرونه فاسدا.

تأزم موقف النظام خصوصا بعد أن فقد بوتفليقة أهم حليف له ذي توجه علماني (حزب التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية)، حين قدم الوزيران الممثلان له في الحكومة استقالتهما، وصرح سعيد سعدي بأن «الحكومة التي تعطي الأوامر لإطلاق النار على المتظاهرين لا تستحق المساندة».

حاول النظام كبح الحركة بتسليط القمع عليها، مع اعتماد خطاب موجه للاستهلاك الإعلامي يقدم الحكومة بمظهر المطالب بالهدوء والحوار، لكن حجم اتساع الحركة وحجم التضامن معها، حال دون إفقادها المصداقية.

محاولات التهدة ودعوة للمفاوضات

لم تكن هذه الاحتجاجات، بحصيلتها الثقيلة من قتلى وجرحى، دون نتيجة تذكر. فقد استطاعت لفت انتباه الرأي العام الوطني والدولي إلى ما يعانيه الجزائريون في بلد المليون شهيد تحت حكم العسكر.

كما استطاعت الحركة تركيع رأس سلطة الدولة، ففي مطلع 2002 كلف بوتفليقة رئيس الحكومة علي بنفليس بفتح حوار مع تنسيقية العروش، وهو بمثابة نصر معنوي لحركة ما فتئ النظام يعتبرها تهديدا لوحدة الوطن ومؤامرة أجنبية.

كما أعلن بوتفليقة، خلال اجتماع لمجلس الوزراء في يوليو 2003، موافقة الحكومة الجزائرية على تضمين اللغة الأمازيغية في النظام التعليمي. وأوضحت الحكومة في بيان لها أنها ستقوم بتعديل قانون 1967 حول التعليم بإدراج اللغة الأمازيغية في النظام التربوي يرافقها حفز كافة الإمكانيات التنظيمية والتربوية لتنفيذ هذه القرارات. وفي غشت 2003 قررت الحكومة الجزائرية تخصيص مبالغ مالية تقدر بـ 604.25 مليون دولار لتحريك عجلة التنمية بمنطقة القبائل.

يبقى تنفيذ هذه القرارات حبيسا بين استعمالها من طرف النظام لاحتواء الحركة ورفض القطاعات اليمينية في الأحزاب السياسية للمطالب الأمازيغية. لكن في التعيين الأخير لقدرة الحركة على الاستمرار في الاحتجاج والتوسع والتنظيم.

وتبقى النتيجة الإيجابية والأساسية هي أنه؛ إن لم تستطع الجماهير المنتفضة في أبريل 2001 كسب المطالب الواردة في أرضية القصور، فإن هذه الأرضية استطاعت ان تكسب الجماهير للنضال من أجلها.

خلاصات لتعميق البحث

1- كما ان ربيع 2001 ليس خاصية قبائلية محضة، فهو أيضا ليس خاصية جزائرية بل تتعدى دروسها الإطار الجزائري. فقد جاءت الانتفاضة في سياق تنامي الحركة المناضلة بالأرجنتين، منذ ديسمبر 2001، ضد السياسات البورجوازية التي ترعاها المؤسسات المالية للنظام الإمبريالي، وفي سياق تنامي النضالات العمالية في الحواضر الإمبريالية، وتوسع وتجذر الحركة العالمية المناهضة للحرب والعولمة.

2- شكلت انتفاضة أبريل 2001، أول دينامية ثقافية واجتماعية منذ سنوات، ارتبط بها بوضوح ما هو ثقافي بما هو اجتماعي، فقد حدث تحول جوهري في المطالب حيث تم تجاوز إطار المطالب الثقافية.

3- جذرية واضحة في المطالب المصاغة في أرضية القصور، خصوصا المطلب المتعلق

بترحيل وحدات الدرك الوطني عن المنطقة، وتسليم مهمة الأمن إلى منتخبين محليين. هذه النقطة اعتبرها عالم الاجتماع الجزائري المقيم بفرنسا، الدكتور الهواري عدي، مرتبط الفرس في لائحة المطالب، لأن تسليم مهمة الأمن للمنتخبين هو الحد الفاصل بين دولة بوليسية وجمهورية ديمقراطية.

4- لا يعود السبب وراء انتفاضة القبائل، إلى الظروف الاقتصادية والاجتماعية إو إلى مشكل الهوية فقط، بل يجب البحث عن أيضا في طبيعة السلطة القائمة التي يحبذ قاداتها الخيار العسكري- الأمني، فالمتظاهرون لم يكونوا يطالبون فقط، بالمنازل والعمل وترسيم الأمازيغية، لكن الشعارات التي رفعوها كانت تنعش بـ«المجرمة» وأطلقت «إرهابية» و«فاسدة» على الحكومة.

درس قديم يتكرر

كان الدرس الذي استخلصه الثوريون من انتفاضة أكتوبر 1988، هو أن العنف وشجاعة وعفوية الشباب، وتزامن المظاهرات في عدة مدن والربط بين الطبقة العاملة والشباب لا يكفي وحده، إن لم يكن هناك تأسيس بديل عمالي وشعبي مستقل، وأن انتفاضة أكتوبر لم يكن لها تلك القيادة السياسية ولذلك فشلت.

يتكرر هذا الدرس مرة أخرى، في انتفاضة أبريل 2001، فرغم قتالية وشجاعة شباب اعزل، ورغم شدة العنف، وامتداد الاحتجاجات إلى مناطق ناطقة بالعربية وتدخل نقابات العمال في تنظيم الاحتجاج. يبقى الشرط الأكثر إلحاحا لضمان انتصار نضال الجزائريين- بما فيهم القبائليون- هو بناء الأداة الثورية للطبقة العاملة، التي ستمركز نضال كافة الطبقات الكادحة في الجزائر ضد سلطة الدولة الرأسمالية التابعة.

ملاحظات سريعة حول المؤتمر الاستثنائي الأول للحزب الديمقراطي الأمازيغي

التوجه الأمازيغي الكفاحي

بعد أكثر من عشر سنوات من تداول فكرة خلق حزب أمازيغي، انعقد يومي 03 و04/02/2007 بمراكش المؤتمر الاستثنائي الأول للحزب الديمقراطي الأمازيغي (المؤسس بالرباط في 31 يوليوز 2005). هذه المحطة التنظيمية لم تستدعها ضرورة نضالية أو مستجدات الهجوم متعدد الأوجه على الشعب أو حتى الوضع الراهن للأمازيغية، لكن المؤتمر "ينعقد في ظل ظروف قانون الأحزاب السياسية الجائر... وهو الذي فرض علينا عقد المؤتمر الاستثنائي من أجل إجراء ما سموه بالملائمة مع قانون الأحزاب السياسية الجديد" (الخطاب الافتتاحي للمؤتمر).

فبعد تأسيس المعهد الملكي الأمازيغي سنة 2001، شهد عمل جمعيات الحركة الثقافية الأمازيغية جزرا ملحوظا، حيث امتص المعهد العمل الثقافي والأكاديمي الذي كان عصب ممارسة هذه الحركة.

هذا الواقع ترك فراغا في ساحة النضال الأمازيغي، وهو ما استغله دعاة العمل السياسي أو تحزيب الأمازيغية، حيث ركزوا على سلبيات الحركة الثقافية الأمازيغية. هذا ما يؤكد الحزب في مشروع البرنامج السياسي المقدم للمؤتمر "حيث ان نضج الفاعلين الأمازيغيين قد قادتهم إلى التفكير في آليات للاشتغال بديلة عن الجمعيات الثقافية التي أدت وظيفتها التاريخية" وأحالها الحزب على التقاعد.

لكن الإشكال يكمن في أن هذه الإجابة للضرورة الموضوعية وراءها غايات أخرى غير إخراج النضال الأمازيغي من مأزقه. فما يسميه الحزب "الفاعلين الأمازيغيين" مقتنعين ومتفقين على حقيقة واحدة، هو أن النضال من أجل الأمازيغية يجب ان يتم داخل المؤسسات لا خارجها. والاختلاف حول المعهد كامن في "هل المعهد هو المؤسسة الكفيلة بهذا النضال أم لا". يجب الحزب بلا حين يؤكد أن التجربة أكدت "فشل المقاربة التشاركية للمعهد الملكي الفاقدة لأية قوة إلزامية". يلح في نفس مشروع البرنامج السياسي على "ضرورة وجود ممثلين ذاتيين للمكونات الحقيقية للمجتمع في لحظة الانتقال التي تهدف إلى المرور نحو مرحلة قيام الدولة والمجتمع الديمقراطي"، أي أن المكان الحقيقي "للنضال" هو مؤسسات الدولة (البرلمان والحكومة). ولكن العائق هو "غياب صوت الفاعل الأمازيغي الذي يفتقد للإطار التنظيمي القادر على منحه "الصفة" للمشاركة في هذه الأوراش المفتوحة"، جاء الحزب الديمقراطي الأمازيغي إذن ليكون هذا الصوت.

الحزب إضافة أخرى إلى جوقة أحزاب الانبطاح الديمقراطي

بعد الإطتاب المعهود في الأحزاب فيما يخص الخط السياسي والإيديولوجي للحزب المستمد "من القيم الحضارية العريقة لآلآ السنين من تاريخنا ومنفتح على القيم الإنسانية والدينية والروحية المبنية على قواعد الديمقراطية التي تناهض الظلم والقهر مهما كان مصدره" هذه العبارات التي لا تفيد شيئاً في تقرير خط الحزب يؤكد هذا الأخير على أنه ينفتح "على الحوار السياسي والاجتماعي والاقتصادي والثقافي من أجل إيجاد حلول ملائمة لمصالح كل مكونات الشعب المغربي، وكذلك الحلول للمشاكل القائمة في شمال أفريقيا والعالم أجمع دون التركيز على منطقة من العالم دون أخرى".

أشار الحزب في خطابه الافتتاحي أنه سيواجه الصعوبات التي تعترض الحزب (وهي صعوبات القمع بالأساس التي يرجع أسبابها إلى الائتلاف الحكومي لا غير) "بمختلف أشكال النضال الديمقراطي المشروع". وأكد الحزب أن "تحقيق أهدافه وبلوغ مراميه يعمل الحزب بكل الوسائل المشروعة بما في ذلك التعاون مع جميع المؤسسات والهيئات والأشخاص..". ونحن نعلم معنى "كل الوسائل المشروعة" في بلد يسد الاستبداد كل مسام التعبير السياسي فيه، حيث أي بذرة للاحتجاج والنضال لا تدخل في نطاق "كل الوسائل المشروعة". وسارع الحزب في وثيقته المقدمة إلى الديوان الملكي حول الدستور إلى تقديم فروض الطاعة والدعوة بالنصر والتوفيق للملك.

عن ديمقراطية "الحزب الديمقراطي الأمازيغي"

بعد تقديم فروض الطاعة والدعوة للنصر والتوفيق، يدعو الحزب الملك بناء على ما يخوله له الفصل الثالث بعد المائة من الدستور من صلاحيات تتعلق بإمكانية اقتراح مراجعة وتعديل الوثيقة الدستورية. ويعتقد الحزب أن الوصول إلى مرحلة "توافق دستوري" حقيقي سيتحقق عبر إشراك جل القوى الحية في البلاد. الديمقراطية من منظور الحزب إذن ستكون ثمرة "توافق دستوري" وهو ما يشترك فيه مع جوقة الأحزاب (اليسار غير الحكومي) المنادية بدمقرطة الدولة بتوافق مع الملكية والقوى الحية بالبلاد. وصيغة هذا التوافق من وجهة نظر الحزب هي "تشكيل ندوة وطنية حول الإصلاحات تمثل فيها جل القوى الحية في البلاد".

يقترح الحزب من أجل الوصول إلى هذه الديمقراطية "تقوية الطابع البرلماني للنظام السياسي ورد الاعتبار لمؤسسة الوزير الأول بزيادة صلاحياته"، وهي نفس المطالب التاريخية للكتلة الليبرالية، التي ينتقد الحزب ائتلافها الحكومي دون أن يتميز عنها في الجوهر. والقيمة المضافة للحزب هو أنه يعطي للشعب الحق "في معرفة كيف سيحكم؟ ومن سيحكمه؟" لاغير.

يقدم الحزب أوراق اعتماده للملكية، بكونه قادراً على أداء الوظيفة التي اخص بها قانون الأحزاب، هذه الأخيرة في كونها مجرد وسيط لتأطير المواطنين وتمثيلهم. ويتخذ دور هيئة اقتراحية في هذا المجال، حيث ينصح الحاكمين بـ"تعاقد اجتماعي يعيد دمج الشباب" الذي

تقوده (حسب مشروع البرنامج السياسي) " المشاكل الاقتصادية والاجتماعية " إلى محاولة "الانتقام من الأوضاع عبر سيادة الأفكار العدمية (هكذا!) وتنامي ظاهرة قوارب الموت"، وينذر الحاكمين ان "الشباب قنبلة يمكن أن تنفجر في أي وقت". ومع ذلك يؤكد الحزب أنه أصبح "مدرسة سياسية ونضالية جديدة تساهم في تطوير الفكر الديمقراطي وبناء الديمقراطية المغربية الحديثة".

إن الحزب الديمقراطي بإفزاعه للحاكمين، يرجو أن يسمحوا له بالعمل مقابل أداء هذه المهمة. فكما استطاع الاتحاد الاشتراكي إبعاد خطر الانفجار الاجتماعي عن المغرب بتبرير انبطاحه بتفادي تكرار السيناريو الجزائري (الإسلاميون)، قد ينفع الحزب الديمقراطي الأمازيغي في إسكات الشباب المكتوي بنار السياسات الاجتماعية والغاضب من استمرار تهميش هويته وثقافته، وتفادي السيناريو الجزائري في صيغته القبائلية التي انفجرت مع الربيع الأمازيغي 2001.

أي منظور اجتماعي واقتصادي لدى الحزب:

يجتهد الحزب لتفسير وضعية الاقتصاد المغربي بعد 50 سنة من الاستقلال. أفرز اجتهاده هذا التفسير الذي يقول أن "عملية ربط الاقتصاد بتمويل التحالفات السياسية والنظر إليه كمورد لنمط المكافآت، وبعد مرور 50 سنة على الاستقلال" كانت نتيجته "أن وصل الاقتصاد المغربي إلى مستوى الهشاشة والعجز عن المنافسة وعدم القدرة على تشغيل الموارد الطبيعية..". هذا دون الحديث عن الاختيارات الاقتصادية والاجتماعية للطبقة السائدة ودور التبعية للإمبريالية التي تمنع اعتناق البلاد من التخلف، فالحزب يعترف بـ "حريات تنقل الأشخاص والأموال والبضائع عبر الدول". وانتقاد هذا الجانب يقتصر على شكليات من قبيل "الانخراط في مسلسل العولمة الاقتصادية بدون بنيات استقبال وعدم مناقشة إملاءات المؤسسات الدولية المانحة المركزة على خيار التوازنات الماكرو اقتصادية ذات المضاعفات الاجتماعية الخطيرة، والإقدام على خيار "التبادل الحر" دون الأخذ بعين الاعتبار لتأثيراته المستقبلية في نسق اقتصادي فقد كل مقومات القدرة على المنافسة والصمود"، وليس رفضا لرهن اقتصاد البلاد بمصالح الشركات المتعددة الجنسية والمؤسسات المالية المانحة.

إن الانتقادات الأساسية التي وجهها الحزب إلى النظام الاقتصادي / الاجتماعي بالمغرب، يتشاركها مع الحزب الاشتراكي الموحد وسائر الأحزاب المنتقدة لاقتصاد الامتيازات والاحتكار. "يعمل الحزب من أجل المساواة وتكافؤ الفرص، ويناضل ضد الإقصاء والتهميش والتسلط والميز العنصري ويعارض سياسات الاحتكار الاقتصادي والثقافي والسياسي والثقافي" (الخطاب الافتتاحي). طبعاً تعني المساواة؛ مساواة الرساميل في الوصول إلى فرص الاغتناء والاستثمار بدل منحها للأقرباء ودوي الامتيازات، وهذه المساواة لا تعني شيئاً بالنسبة للفلاح والحرفي المفلس والطالب وخادمة البيت، الذين لا يملكون رأسمالاً.

"تأسيس دولة القانون الاقتصادي عبر القطع مع نمط الامتيازات والتفويتات والخروج من نموذج اقتصاد الريع نحو الاقتصاد التنافسي المبني على المبادرة الفردية المؤمنة بفكرة التضامن وجعل قطاعات الصيد البحري والمناجم والمقالع والنقل قطاعات لتنافس المشاريع ولبناء اقتصاد قوي عوض تشكيلها لنمط المكافأة والمحابة"، هذا ما يطالب به الحزب كمحاولة لتجاوز مخلفات 50 سنة من الاستقلال. وهو ما أكده في قانونه الأساسي " تأسيس دولة القانون الاقتصادي التي تقطع مع التدبير الريعي للاقتصاد وتبني على أنقاضه اقتصادا تنافسيا يحترم المبادرة الحرة الخلاقة، المواطنة وفق ميثاق اجتماعي يشارك في صياغته المقاولون، الفلاحون، العمال وممثلي المجتمع المدني يفضي إلى بناء مشروع جديد للتنمية الاجتماعية". إن الحزب يبني برنامجه الاقتصادي كمن يبني دارا بحجارة غير متقايسة وغير متوازنة، ولا بد أن الحجارة الثقيلة ستنهار فوق الحجارة الصغيرة.

أما فيما يخص إحدى المعضلات الأساسية التي يعاني منها العالم الثالث، أي معضلة المديونية التي تستنزف موارد هذه البلدان (ثلث الميزانية العمومية للمغرب)، فإن عقل الحزب تفتق أخيرا عن الحل " الرهان على فضائل الدبلوماسية المالية لتخفيف ضغط الدين الخارجي على الموازنة العمومية والتفكير في خلق بدائل بإمكانها حث المانحين الدوليين على تحويل القروض إلى استثمارات"، وهو ما ننصح الحركة المناهضة للعولمة والمناضلة ضد المديونية بدراسته بتمعن، فقد يصدق المثال الأمازيغي هنا "أوي الفايث غيمي نوار الفايث". (خذ الحكمة عند فاقدها).

أما السياسات النيوليبرالية المدمرة للخدمات العمومية، فيقتصر الحزب على انتقاد " الطرق التي سلكتها حكومة اليوسفي وإدريس جطو في تفويت أهم القطاعات الاقتصادية"... ويدعو للتوجه "إلى خوصصة بمنهج جديد يعيد خاصة حقوق السكان إلى نصابها تجاه ملكية الدولة وعمليات الخوصصة والتدبير المفوض". أما في قطاع التعليم فيكرر الحزب جملة الانتقادات الواردة في تقرير البنك الدولي بكونه " تعليم غير منتج، مكلف من حيث تمويله، وغير قادر على خلق منافذ على سوق الشغل". وينتقد شكلية تطبيق الميثاق لا جوهره: أجراة الميثاق تواجهه "العديد من الصعوبات، بدءا بعدم استقرار المرفق الحكومي المشرف على عملية التعليم وتعرضه لمنطق توزيع الحقائق الوزارية وغياب مؤسسة رسمية قادرة على ضمان الاستمرارية في التعاطي مع هذا الملف، إضافة إلى صعوبة توفير الموارد المادية والبنيات الأساسية..."

وينتهي الحزب ما في جعبة الحلول "لتجاوز 50 سنة من الاستقلال"، بمساحيق اجتماعية لتخفيف الفقر، وتثبيت سكان البادية بتشجيع المشاريع الصغرى القروية لمحاربة الهجرة، وبأحلام استقطاب الرساميل الأجنبية عبر "المساهمة في تغيير منحى الإدارة العمومية نحو إدارة غير بيروقراطية منفتحة على محيطها الاقتصادي والاجتماعي واعية بدورها داخل مسلسل استقطاب الرساميل الأجنبية".

إصلاح وتحديث الإدارة:

بعد امتداح تقرير البنك الدولي لسنة 1995 الذي حمل "نموذجا جديدا للإدارة مبنيا على فكرة الحكامة ويؤسس لعلاقات دينامية بين الإدارة ومحيطها الاقتصادي... وتنظر إلى طالبي خدماتها بمنظار الزبناء وفق منطق مقاولاتي يؤمن بالبراغماتية والفعالية". يقدم الحزب جملة إصلاحات يرى فيها فاتحة إصلاح الإدارة:

* إعادة النظر في النظام الأساسي للوظيفة العمومية لسنة 1958 الذي أصبح غير قادر على تأطير التطورات الجديدة في علاقة الموظف بالإدارة.

* الاهتمام بالتكوين المستمر في الإدارة المغربية وتغيير نمط التنقيط المرتبط بمعيار الأقدمية وجعله مبنيا على الفعالية والإنتاجية واعتمادها كمحدد لتولي المسؤولية....

* إخراج القانون التنظيمي للإضراب.

* إدخال طرق تدبير القطاع الخاص إلى الإدارة العمومية ضمانا للمرونة والفعالية الكافية لجعل الإدارة قاطرة للاستثمار.

وللتذكير فإن هذه الاقتراحات هي نفس الإصلاحات التي باشرتها حكومة التناوب وتنفذها حركيا حكومة إدريس جطو، بإملاء من مؤسسات الرأسمال العالمي بتواطؤ من النقابات التي التزمت "أسطورة السلم الاجتماعي حسب تعبير الحزب".

بماذا يتميز الحزب إذن عن أحزاب "المعارضة الشرعية" واليسار الحكومي، إن لم نقل عن الأحزاب التي تولت المسؤولية في الحكومة. لا شيء على الإطلاق، باستثناء صبغ خطاب الحزب بتلوين أمازيغي، وهو ما أكدته مشروع البرنامج السياسي للحزب "التصور الأولي للحزب الديمقراطي الأمازيغي... تحكمه منطلقات الواقعية، العقلانية والمرحلية، لكنه يتميز بكونه يجعل في قلب اهتماماته وهو ما يمنحه طابع التفرد قياسا لبرامج الأحزاب المتواجدة المتشكلة وفق مرجعيتي العروبة والإسلام".

الحزب بمعيار نضال حقيقي من أجل إعادة الاعتبار للأمازيغية:

يعتبر الحزب نقطة قوته (قوة مستمدة من ضعف الحركة الثقافية الأمازيغية) وارتكازه، في تبنيه الدفاع عن الهوية الأمازيغية وجعلها محور اهتماماته، عكس الأحزاب الأخرى. ولا بد من التساؤل هنا "هل الحزب قادر على الدفاع عن الأمازيغية بما ورد في وثائقه".

لقد كرست الحركة الثقافية الأمازيغية منذ بداية التسعينات خطأ للنضال، يقتفي آثار "خط النضال الديمقراطي" الذي سارت فيه الكتلة الديمقراطية وأدى بها إلى قبول دستور 1996 والدخول في حكومة التناوب، وأخيرا انشقاقها. اقتصرت الحركة للمطالبة بالحقوق اللغوية

والثقافية الأمازيغية، على إرسال الرسائل والملمات إلى الديوان الملكي والبرلمان ورؤساء الأحزاب السياسية وعلى الندوات والحوارات الوطنية، متفادية أساليب النضال الجماهيري الكفاحي، وهو ما أدى بها خصوصاً بعد بروز تجربة القبائل الكفاحية إلى قبول المعهد الملكي وتشتيت الحركة الثقافية الأمازيغية. فهل استطاع الحزب تجاوز هذا الشكل من النضال العقيم؟

طبعاً لا. فالحزب بمطالبته بدسترة الأمازيغية وإدماجها في التعليم، لا يشترط ضرورة نضال حازم وكفاحي لفرض المطالب الأمازيغية. "الحزب الديمقراطي الأمازيغي يطرح للخروج من حالة التنكر الإعلامي للأمازيغية مقترح مناظرة وطنية حول "الإعلام والأمازيغية" يشارك فيها الجميع لصياغة ميثاق للمصالحة قادر على إدماج حقيقي ومسؤول للأمازيغية" (مشروع البرنامج السياسي).

خاتمة

إن "الحزب الديمقراطي الأمازيغي"، حزب ليبرالي يقدم أوراق اعتماده للبورجوازية (بناء اقتصاد تنافسي يحترم المبادرة الحرة الخلاق كما ورد في القانون الأساسي)، حزب ملكي (باعترافه للملك حقه في الحكم المطلق في الوثيقة حول الدستور)، حزب على شاكلة "أحزاب النضال الديمقراطي" ولكن بتلوين أمازيغي.

إن "الحزب الديمقراطي الأمازيغي المغربي" بخصائصه وخطه السياسي الوارد في أوراقه، لا يمكن أن يكون حزب النضال، لا من أجل الديمقراطية ولا من أجل الأمازيغية

دراسة أولية في أصول القضية الأمازيغية

19 أبريل، 2015

كانون الثاني (يناير) 2007

المناضل-ة عدد: 15

صارت "القضية الأمازيغية"، منذ إحداث المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، حديث الكل مع الكل. فسواء أكانت الهيئة المنادية بإنصاف الأمازيغية "الآن" مناصرة لهذه القضية قبل إحداث المعهد أو غير مناصرة، فقد ضاع النقاش العلمي لهذه القضية في لجة الاسترزاق بها والدفاع الخاطيء عنها.

وتكاثرت الأحزاب الملتحقة بركب الدفاع عن "الموروث الثقافي" و"الخصوصيات الإثنو-ثقافية"؛ حيث خصصت فقرات بأكملها للأمازيغية في مقرراتها الحزبية، وكثرت صفحاتها على جرائدها. وهناك مبادرة من اليسار بتقديم أوراق في الموضوع، وإيداعها ضمن الإصلاحات الدستورية المطالب بها.

كل هذا خارج نقاش علمي متأن لأصول القضية وواقعها الحالي والتصورات المتنافسة في إطارها ومدى قدرتها عن الدفاع عن المطلب. حيث ساد نوع من النقاش المبسط- يتناول الجوانب السياسية فقط- يكون الغرض منه إرضاء الجمعيات ومثقي الأمازيغية بتبنيهم للقضية وخلع تهمة الشوفينية والعصبوية عنها، أو استعمالها انتخابيا ولاستقطاب الأتباع، الذين أصبحوا متضايقين من عدم اهتمام أحزابهم بلغتهم وثقافتهم. حينها يكون تناول القضية تبريريا وليس علميا.

لا ندعي أن هذه الورقة مكتملة، خاصة في نقاش شوشه الغموض والتميع. لكن هذه الورقة اعتمدت منهاجا، رغم تأبينه أكثر من مرة، هو المنهج الأكثر إجابة عن متطلبات الباحث، وتحاول أن ترد الظاهرة موضوع الدراسة إلى أصلها الأول، أي النظر في التاريخ الطبقي-السياسي للمغرب، وكيف ساهم تفكيك البنيات الاقتصادية والاجتماعية في المغرب على دفع الأمازيغية إلى دائرة الانقراض. هذا المنهج هو المنهج الماركسي، الذي سبق أن تناول القضية القومية والثقافية، ما يغني يسارنا عن الالتجاء إلى ثقافة الموائيق وحقوق الإنسان.

لماذا تخلفت الأمازيغية؟

يقول أحمد بوكوس واصفا الوضعية العامة للغات بالمغرب: "تعرض اللغات والثقافات المتواجدة في الساحة كبضاعة في سوق الممتلكات الرمزية. وتشكل السوق اللغوية في آن واحد نمطا من قوانين مكونة لأثمنة المنتوجات اللغوية، وتعاملا خطابيا على شكل معاملات لغوية. وتشهد هذه السوق رواج الممتلكات اللغوية الكفوة مجتمعا، بمعنى أن هذه الممتلكات

تتقوم وتتراتب في إطار منافسة اجتماعية دائمة“.

ما هي معايير هذه المنافسة، وكيف تحدد أثمنة المنتوجات اللغوية؟ ما هو قانون السوق اللغوية؟ ما هي الشروط التي تجعل من بعض الممتلكات اللغوية كفاءة مجتمعية ومن البعض الآخر غير ذلك؟ هذا ما سنحاول تناوله في هذه الورقة.

تعتبر وضعية الأمازيغية المتخلفة مقارنة مع لغات أخرى، صورة جزئية عن التخلف العام الذي وجد المجتمع المغربي نفسه يتخبط فيه مقارنة مع بلدان أخرى (أوروبا وأمريكا)، عندما قدمت الطلائع الأولى للاستعمار في النصف الثاني من القرن التاسع عشر.

كان المجتمع المغربي، في هذه الأثناء، يعيش تجزئة سياسية ويتخبط في صراع دموي وقاس بين القبائل من جهة حول موارد العيش (الأرض والمراعي، وموارد المياه، صراعات الثأر والثأر المضاد)، وبينها وبين المخزن والقياد من جهة أخرى حول امتناع هذه القبائل عن أداء الضرائب الجائرة التي زادت استغلال الأزمة المالية لما بعد هزيمة إيسلي، وتراكم الديون على خزينة المخزن.

كان التخلف السمة الأساسية لحياة المغاربة في كل مجالاتها، الاقتصادي والإداري والرمزي (الإنتاج الثقافي). فالفلاح المغربي لا زال يفلح أرضه بأدوات عتيقة تكثر نسبة الخشب فيها (موروثة في جلها عن عشرات القرون)، في الوقت الذين كان الجرار البخاري يقلب أرض أوروبا رأساً على عقب. وفي حين يمتلئ القطار البخاري عباب أراضي أوروبا، كانت التجارة الداخلية والنقل تتم على ظهر البهائم وبواسطة العربات التي كانت منعدمة في بعض المناطق لعدم وجود الطرق. ففي كل المغرب لم يكن هناك طريق مرصف ما عدا طريق واحد بين فاس ومكناس“

اعتمدت الصناعات البسيطة على وسائل إنتاج بسيطة، ولم تتح إمكانية صناعة متقدمة أو مردودية كبيرة في الإنتاج، ولا فائض قيمة هام. لقد كانت وسائل الإنتاج في المجتمع القبلي المغربي... في مستوى كبير من البساطة، لا تكسب إلا القليل من الدخل، فالحرف والمهن لم تكن قادرة على إغناء ممتهنيها نظراً لقلة الموارد الضرورية التي تمكنهم من إحداث معامل كبرى. لقد كان الإنتاج في المجتمع المغربي إنتاج كفاف واكتفاء ذاتي، على أرضية فقر مدقع رغم أن المغرب عاش أيام عزه عندما كان ينشط تجارة الذهب بين أفريقيا وأوروبا عن طريق القوافل.

وكانت الخدمات الطبية منعدمة تماماً ومقتصرة في أغلبها على التطبيب الطبيعي (الكي بالنار، العسل، مستخلصات الأعشاب، أو التعاويذ...) والأمية متفشية والتعليم مقتصر على الجانب الديني. ليس بالغريب- والحالة هذه- أن تعيش الأمازيغية إذن، نفس وضعية التخلف والتدني، ففي الوقت الذي وجدت في اللغات في أوروبا وسائل حديثة (تطور علوم اللسانيات، التدريس بالمدرسة العمومية، الجامعات والمعاهد) لإعادة إنتاج وتطوير نفسها، اعتمدت الأمازيغية لإنتاج وإعادة إنتاج قيمها الرمزية واللغوية على وسائل تقليدية تماماً. فقد كانت الثقافة الأمازيغية ثقافة ذات تقليد شفوي بالأساس... تلتجئ لإعادة إنتاج ذاتها

والاستمرار إلى الأساليب التقليدية التي تستعملها الثقافات الشفوية: حيث يتم توارثها عن طريق المحاكاة والتقليد والرواية الشفوية... وقد ارتبطت هذه الثقافة بالمجتمع الأمازيغي التقليدي ومؤسساته كالأسرة والعشيرة والدوار والقبيلة، ولا بد أن أي اضطرابات ستعترى هذه المؤسسات ستنعكس على وضعية الأمازيغية، وهو ما وقع فعلا مع دخول الاستعمار وبناء ما سمي بـ"الدولة الحديثة".

ورغم ذلك عرفت الأمازيغية نوعا من التوازن الهش على غرار كل مناحي حياة المغاربة آنذاك، فقد كانت مستعملة في كل مرافق الحياة العامة (في العمل بالحقل، في المسجد والمناسبات الدينية وحتى الرسمية، وعند القائد أو الشيخ..). كان الإنسان الأمازيغي يعيش حياته من خلال لغته وثقافته المحدودة لمحدودية تطور المجتمع، ولم يعرف انفصال عالمة اللغوي الخاص (الخاص باللغة الأم) عن عالم يعيشه بلغة أخرى إلا مع قدوم الدولة "العصرية" مع الاستعمار، بإداراتها ومدرستها، التي همشت كل ما له علاقة بالأمازيغية

عوامل صمود الأمازيغية؟

يميل التبسيطيون داخل الحركة الأمازيغية إلى رد الوضعية الحالية للأمازيغية، إلى التأثير الشرقي ومحاولة حركة القومية العربية أتباع البعثيين، القضاء على الثقافات واللغات لصنع انسجام داخل ما يسمى الوطن العربي. ويربطون ما وقع للأمازيغية بلحظات كرونولوجية معينة (اتصالات شكيب أرسلان مع رجال الحركة الوطنية، ظهور 16 ماي 1930، امتداد الفكر القومي ابتداء من خمسينيات القرن العشرين مع صعود نجم عبد الناصر..)، ويميل نظراؤهم المناصرين للتعريب، إلى الدفاع عن أطروحة التعريب السلس والسلمي للمغاربة الذين اختاروا العربية عن وعي. غافلين عن الأسباب الحقيقية الكامنة في التدمير والتفكيك الممنهجين الذين أحدثهما الاستعمار في البنيات القبلية التقليدية التي حمت الأمازيغية من الانقراض لعدة قرون.

لخص الباحث الجزائري سالم شاكر عوامل صمود الأمازيغية في: الجغرافيا (انزواء المناطق الجبلية على نقيض المناطق السهلية والسهول العليا المتاخمة للصحراء. التي تعرضت لتعريب مبكر لكونها تسمح بتنقل واستقرار سهلين لسكان ناطقين بالعربية قادمون من الشرق ولولاة السلطات الحضرية ذات اللسان العربي)، وعامل نظام الإنتاج وحياسة الأرض، والعامل السياسي: عدم قدرة أنظمة الحكم المركزية في مراقبة هذه المناطق مراقبة دائمة وكانت على العموم ذات حياة سياسية ومستقلة، عن تأثير وإدارة الحكم المركزي.

عامل "نظام الإنتاج وحياسة الأرض"

كان نمط الإنتاج السائد في المغرب، كغيره من البلدان التي سادت فيها بنايات إنتاج ما قبل رأسمالية، معتمدا بالأساس على الأرض. فقد كانت "تعتبر (الأرض) المحرك الأساسي للوحدات الاجتماعية في كل المجتمعات الزراعية، وكانت في المغرب ولا تزال البؤرة المحورية

التي يحتدم حولها صراع تلك الوحدات الاجتماعية سواء كانت حضرية أو ريفية“ (الهادي الهروي: القبيلة، الإقطاع والمخزن). وكانت توفر الحدود الدنيا للبقاء، في مجتمع لم تتطور فيه وسائل الإنتاج منذ القرون الوسطى، كما كانت أساس الثروة والسلطة والنفوذ.

انحصر العمل في المجتمع المغربي في الفلاحة المعاشية وتربية المواشي، الشيء الذي يجعل من الأرض موضوعا للعمل، وفي نفس الوقت وسيلة أساسية له. كان الشكل الطائفي للملكية- داخل القبيلة بالخصوص- هو الملكيات شبه- الجماعية، وتشمل أراضي الجيش وأراض القبائل (الجماعة) والأراضي التي لا وارث لها، لكن الملكية وأصول الحياة وحدها هي الجماعية أما الاستغلال ففردى/ أسري، حيث تقسم الأراضي على الأسر. في حين عرفت مناطق تحكم السلطة المركزية أشكالا متطورة من الملكية الخاصة، فقد كانت الملكيات الشاسعة في حوزة السلطان وبعض أفراد المخزن والأعيان وبعض العائلات الكبرى.

كانت كل أوجه حياة الإنسان المغربي مرتبطة بإنتاجه المادي، وهذا الأخير مرتبط بشكل ملكية وسائل هذا الإنتاج. إن الملكية شبه الجماعية للأرض (التي فرضتها الظروف المناخية القاسية وطبيعة التقنيات التقليدية) تنعكس في الطابع المساواتي للقبيلة. وعلى هذه القاعدة المادية انبنى شكل معين من العلاقات بين السكان والأسر والقبائل؛ خلقت الأسر والعائلات وكذا القبائل، وطورت شبكة من العلاقات الاجتماعية من أجل تحقيق الاستقرار وتعويض ما ينتج عن تعسفات المجال وقساوة الطبيعة وضعف التقنية وندرة الموارد الحيوية. في مثل هذه الظروف تصبح الجماعة هي المعيار الوحيد لكل مبادرة لا يحيد عنها أي فرد، لأن الإيديولوجية التي تحركها تستمد مشروعيتها من تمجيد سلوك التعاون والتضامن بين الأفراد سواء على المستوى العائلي أو على مستوى القبيلة.

كانت القبيلة منقسمة إلى وحدات أسرية (الفرضات)، تكون هي المعيار المعتمد في تقسيم الأراضي والواجبات والحقوق. وكانت الأسرة أبوية، حيث الأب رئيس الأسرة ويتحكم في الموارد المادية، ويمتلك عددا من الزوجات ويتحكم في مصير الأولاد، الذين كانوا ضروريين كسواعد لفلاحة الأرض. كانت الأسرة موحدة وتحكمها علاقات تضامن وتعاون قوية، هي الكفيلة بضمان بقاء أفرادها في مجتمع تتحكم فيه الطبيعة والنزاعات حول موارد الحياة فيه يومية.

في هذه الظروف عاشت الأمازيغية (لغة وثقافة وهوية) قرونا لا تعثرها اضطرابات، كالتى عرفت في القرن العشرين، لكنها انقطعت عن مسيرة التطور التي عرفت سائر اللغات الأخرى، الأوربية منها بالخصوص. وهذا شأن كل مناحي حياة المجتمع المغربي الذي انعزل عن التحولات العلمية والصناعية خصوصا في أوروبا.

العامل السياسي

يتفق جل المؤرخين على ظاهرة أساسية وسمت التاريخ المغربي، خصوصا منذ النصف الثاني للقرن 19. إنها ظاهرة انشطار المغرب إلى قسمين ”بلاد المخزن“ و”بلاد السبيبة“،

وحتى المخزن في وثائقه يشير إلى هذه الازدواجية بنعته مناطق السيبة المخضعة بكونها "حديثه العهد بالمخزن".

هذا التفكك السياسي وانعدام الوحدة السياسية، ليست ظاهرة خاصة بالمجتمع المغربي، بل عرفتها جل البلدان التي سادت فيها بنيات إنتاج ما قبل رأسمالية. ولذلك اعتبر تحقيق الوحدة السياسية من بديهيات مهام الثورات البورجوازية في تلك البلدان. كان من شأن تطور الرأسمالية كنظام اقتصادي أن يدفع تلك الوحدة إلى التحقق، ومن شأن عدم تطوره الإبقاء على حالة التفكك وتنمية النزعات المعادية للمركزة.

عاش المجتمع المغربي نفس دورات تعاقب الأنظمة السياسية التي عاشتها بلدان من نمط إنتاج آسيوي: اضطهاد النظام السياسي الذي يرتخي تحكمه بالبلاد، ارتفاع الضرائب على الفلاحين التي يزيدها فداحة قساوة الطبيعة وتحكمها أكثر في الإنتاج (الكوارث الطبيعية والأوبئة..)، تسلط الموظفين والبيروقراطيين الذين يستغلون ارتخاء الروابط مع الحكم المركزي، تمرد الفلاحين، ظهور قائد من عائلة أو قبيلة قوية وتزعمه لانتفاضة الفلاحين، بناء دولة جديدة، توسع هذه الدولة وحاجتها إلى موارد مالية هائلة لتمويل البلاط والجيش، مما يدفعها من جديد إلى رفع الضرائب على فلاحين مملقين أرهقتهم صعوبة المجال، فتعيد نفس السيناريو. كان هذا وراء تعاقب الأسر الحاكمة بالمغرب منذ المرابطين.

كان المغرب بلدا متخلفا، لكنه تخلف ذو طبيعة استثنائية يغلفه ماض عريق. عرف المغرب أوج حضارته (ق 13/12) في عهد المرابطين والموحدين والمرينيين الأوائل (حكموا خلالها الأندلس وشمال أفريقيا وجزءا من بلاد السودان). ارتكزت على ازدهار اقتصادي نابع من نمو التجارة بعيدة المدى (إسبانيا والمراسي الأوربية الموجودة بالمتوسط والسودان). تعزز بذلك الإنتاج الصناعي؛ حيث تضاعفت الصناعات التقليدية في المراسي والواحات والمدن الداخلية، وكان هذا محفزا لنمو المدن الكبرى فاس ومراكش. وتعددت واتسعت المبادلات الداخلية وكان لذلك انعكاسات هامة: سيطرة الاقتصاد الحضري تدريجيا على الحياة القروية دون أن تعرف التقنيات التقليدية أي تطور.

استفادت الدولة المغربية من هذا الازدهار لتؤمن الاستقرار السياسي خلال ق 12 و 13 ساعد على تطوير الازدهار المذكور: استرجاع البلاد استقرارها بعد خمود الصراع حول السلطة. هذا الاستقرار لم يكن ممكنا إلا بفضل الرخاء الاقتصادي الذي يضمن للسلطان الموارد الضرورية لتموين جهاز الدولة الإداري والعسكري.

تأمين هذا الاستقرار بفضل نشاط بورجوازية قوية ومثقفة، كانت أكبر مستفيد من النشاط الذي كانت تحركه وتسيره (مد المخزن بالكوادر ورجال الدولة)، وكان من مصلحتها أن تتدعم السلطة المخزنية بغية توسيع هيمنتها على البلاد.

لكن هذا الازدهار لم يدم، أولا لأن ما قام عليه ليس نابعا من تطوير قوى الإنتاج بالمغرب، بل معتمدا على ما تدره تجارة الوساطة بين أفريقيا وأوربا، وثانيا لأن الفوائض التي حققتها

هذه التجارة صرفت على ترف السلاطين وبناء القصور، بدل أن توجه إلى تحسين تقنيات الإنتاج. وثالثاً لأن تجارة الوساطة هذه شهدت تراجعاً تصاعدياً بتغير المحاور التجارية من الصحراء والبحر المتوسط نحو المحيط الأطلسي بعد موجة الاستكشافات الجغرافية. ما ساهم في تقلص النشاط الحضري، وضعفت البورجوازية التجارية بينما استعادت القوى الإقليمية (القبائل والزوايا) قوتها.

وقد لخص ألبير عياش (المغرب والاستعمار، حصيلة السيطرة الفرنسية) أسباب هذا الانحطاط في:

* الضعف الذي لحق بالبورجوازية التجارية الغنية والقوية، والتي لم تتمكن من استكمال عملية التوحيد الاقتصادي والسياسي للبلاد، بعد أن أوشكت على ذلك في عهد الموحدين

* الغزو الثلاثي خلال ق 16/15 والضعف الذي لحق بالتجارة الصحراوية، وتفوق الأساطيل الأوروبية التي حرمت على المسلمين، ابتداء من ق 17، الملاحة الحرة في الأطلسي والمتوسط، مما أدى إلى تفكيك التيارات التبادلية التقليدية (تحويل الطرق التجارية).

* الغزو البرتغالي: احتلالهم المراكز الساحلية والإغارة على القبائل بالنهب والسبي، تخريب جزء كبير من الصناعات المحلية التي كانت تنشط المدن، القضاء على الملاحة المغربية الساحلية وإبعادهم للأساطيل الأجنبية واحتكروا المبادلات البحرية واحتفظوا بهذا الاحتكار مدة طويلة.

كانت هذه إذن مسيرة الانحطاط التاريخي التي عرفها المغرب (لا يمكن للحظة تاريخية استطاع فيها السلطان إسماعيل توحيد المغرب عكس هذه المسيرة)، انتهى فيها المغرب إلى تجزئة سياسية مستديمة ومتوترة. عرفت فيها القبائل المغربية استقلالاً - لا تقلصه إلا الحركات السلطانية بهدف إجبار القبائل على أداء الضرائب - في تسير شؤونها الداخلية. هذا "الانعزال" السياسي ساهم بشكل كبير في مد الأمازيغية بعوامل الصمود. وستنتفي هذه العوامل، على إثر الضغوط الاستعمارية وما فرضته من ضغوط مالية، سيلجأ المخزن لتخفيفها إلى زيادة عبئه المالي، على القبائل التي ردت بالرفض والتمرد. واجه المخزن هذا التمرد بزيادة صلاحيات القواد والباشوات - الذين استغلوا سلطتهم للاغتناء على حساب القبائل - مما أنهك القبائل وأنهك مؤسساتها السياسية. وفتح ذلك المجال لتفكك الملكية شبه الجماعية للأرض والقضاء على القبيلة كمؤسسة سياسية. وعمق مجيء الاستعمار هذه الاتجاهات باستبداله المؤسسات المخزنية العتيقة بمؤسسات شبه عصرية مع الإبقاء بالنافع منها.

حدود القبيلة المغلقة جغرافياً والمستقلة نسبياً عن الحكم المركزي (ما يسميه الحسين وعزي العناصر التقليدية للهوية الأمازيغية)، حيث يعاد دمج هذه القبائل بشكل دوري بواسطة "الحركات أو المحلات السلطانية"، وعلاقات التضامن والتعاون السائدة في المجتمع القبلي المغربي، المنبئية على شكل معين من حيازة الأرض (ملكية شبه-جماعية) هو ما جعل الأمازيغية تقاوم الاجتثاث وخطر الانحباس وعدم التطور.

أكيد أن انتفاء عوامل الصمود هذه ستؤثر في التوازن الهش الذي عاشته الأمازيغية، فقد كانت الثقافة الأمازيغية شأن كل الأنشطة الحياتية لسكان المغرب مرتبطة بالأرض ونظام الحياة وأشكال استغلالها، وكان لكل زعزعة لشكل استغلال الأرض أن يؤدي إلى نفس النتيجة على أنشطة البشر ومنها إنتاج الرمزي والثقافي. وهنا التحدي الذي طرحه سالم شاكر على الأمازيغية؛ "وها هنا بالضبط تلعب الأمازيغية، في هذه اللحظة الراهنة بالذات (وفي العقود القليلة القادمة) حظها التاريخي الأخير: أن تكون أولاً تكون. ها هي ذي المسألة المطروحة من الآن فصاعداً على الناطقين بالأمازيغية الذين لم تعد لغتهم ولا ثقافتهم محمية من طرف الجغرافيا ولا من طرف أشكال التنظيم الاجتماعي التقليدية".

تفكيك الملكية الجماعية للأرض، إدخال نمط الإنتاج الرأسمالي وما صاحبه من تغيرات اقتصادية واجتماعية وتأثير ذلك على ساكنة المغرب (الهجرة، ظهور الطبقة العاملة..)، إعادة بناء المخزن ومده بوسائل الدولة العصرية وتوحيد البلاد تحت حكمه. كلها عوامل دفعت الأمازيغية إلى دائرة التهميش وهددتها بالانقراض.

تفكيك الملكية الجماعية للأرض، والقضاء على القبيلة كوحدة سياسية:

يقول أحمد بوكوس متمماً تحليله لوضعية الأمازيغية: "وبالتالي فإن وضعية القيمة المنقوصة التي تعيشها اللغات الشعبية والثقافات التي تنتقل بواسطتها هي النتيجة المنطقية لموازن القوى التي تحرك التشكيلة الاجتماعية المغربية في هذه اللحظة الراهنة من تاريخها". ما هي موازين القوى التي تحدث عنها بوكوس؟ ما الذي استجد عندما طال الانقراض الأمازيغية في بضعة عقود؟

إن الطابع الجماعي لحياة الأرض مقتصر على المستوى الرسمي فقط، "... إن الملكية جماعية فيما يخص تعيين الأرض ولكنها أسرية فيما يتعلق بالعمل. فرب الأسرة يتمتع من القبيلة بقطعة من الأرض. فالجماعة، كجهاز إداري...، هي التي توزع الأرض وتقسم حصص المياه وتعين الساهرين على السواقي والقنوات بالتناوب، كما أنها لا تفرض على المستفيد نوعاً من الفلاحة بل هو حر في ذلك..". (الهادي الهروي.. مرجع سابق).

داخل هذا الشكل الجماعي لحياة الأرض ظهرت البوادر الأولى لتفكيكه وظهور الملكية الخاصة، فقد لوحظ وجود تراتب حتى داخل أراضي الكيش تنظمه علاقات عمودية بين "السلطان الذي يمنح الأراضي لمن يشاء على شكل تنفيذة"، وقياد الجيش يعيدون توزيعها تبعاً لمقياس امتلاك "زوجة الحرث". وعرفت محاولات عديدة من طرف "القواد وإيمغارن" والزعماء الذين كانوا يستغلون نفوذهم ومكانتهم الاجتماعية داخل القبيلة للسطو على الأراضي وامتلاكها، وهو الأمر الذي ابتداءً منذ 1856 حيث حاول بعض زعماء القبيلة الاستيلاء على قسم من منتوج الأرض والخروج عن القاعدة القانونية المنظمة لنظام الامتلاك الجماعي، إلا أن هذه الحركة لم تتخذ شكلها الفعلي إلا مع الاستعمار.

ساهم المخزن المغربي بشكل كبير في سيرورة تفكيك الملكية شبه الجماعية للأراضي، باعتماده نظام اقتطاعها لصالح القياد وزعماء القبائل والزوايا، وذلك كله مقابل ضمان ولاء هذه القيادات المحلية التي أصبحت تعدد بقدرتها على الاستقلال عن المخزن، وخصوصا قيامها بعقد اتفاقات تجارية منفردة مع الدول الأوروبية التي كانت تسعى إلى توسيع نفوذها بالمغرب.

لكن العامل الأساسي وراء تفكيك الملكية شبه الجماعية، جاء على إثر الضغوط الاستعمارية، خصوصا بعد هزيمة إيسلي، وما فرضته هذه الهزيمة من ضغوط على المغرب (الإصلاح العسكري وما يفرضه من موارد مالية)، بالإضافة إلى الغرامات والديون تفوق الطاقة الإنتاجية للمجتمع المغربي، بالإضافة إلى التنازلات التي قدمها المغرب في المجال التجاري والاقتصادي (خفض الجمارك، معاهدات تجارية، تسهيل الحصول على الأراضي..) وهو ما سرع الأزمة المالية، التي حاول المخزن تجاوزها بالزيادة في الضرائب واستحداث أخرى (كالترتيب)، وإجبار السكان الفقيرين على تأديتها.

واجهت هذه القبائل، التي اعتادت على الاستقلال عن السلطة المركزية، هذه الزيادات بتمردات وانتفاضات متتالية، ما دفع المخزن إلى الدخول في مواجهة شرسة مع هذه القبائل؛ إما بشكل مباشر (الحركات) أو غير مباشر بتولية قياد أو أشياخ (إيمغارن) يخدمون أهدافه.

قبل قدوم الطلائع الأولى للاستعمار، أنهك المخزن المغربي القبائل، بتفكيك مؤسساته السياسية "الديمقراطية" (ديمقراطية الأعيان والوجهاء) واستبدالها بمؤسسات تكون في طوعه. اتفق الباحثون الاجتماعيون والمؤرخون على أن القبيلة المغربية (خصوصا الجبلية والناطقة بالأمازيغية منها) كانت تنتخب مؤسساتها التي تشرف على تسيير أمور القبيلة (إينفلاس، مجلس آيت الربيعين، مقدم المجلس) "كان الشائع، ليس على مستوى سوس فقط وإنما بالنسبة لكثير من القبائل المغربية الناطقة بالأمازيغية، هو أن تجديد تعيين مقدم آيت الربيعين كان يتم سنويا. فالمقدم كان يرأس مجلسا ينبع تعيينه من داخل القبيلة ويستمد سلطته من داخل الجماعة". (السلطة والمجتمع في المغرب، نموذج آيت باعمران. علي المحمدي).

خرق المخزن هذه القاعدة، بتوليته القواد والأشياخ بالظواهر الشريفة، هؤلاء "القياد والشيخوخ صاروا يستمدون سلطتهم من الظهير السلطاني، لا من إرادة الجماعة... أسدل عليهم الحكم نظرا لضيق إمكانياته، التوقير والاحترام والإعفاء من الضرائب كمقابل". (السلطة والمجتمع بالمغرب...).

قام المخزن في سبيل تطويع القبائل وأداء الضرائب بواسطة الحركات، ومن أجل إدماجها في النسق السياسي العام للدولة المركزية، بإرغامها على التخلي عن تنظيماتها "الديمقراطية" الخاصة بـ"الجمهوريات" المحلية وخاصة في المناطق الأمازيغية، وتفكيك نظام "تاقبيلت" وأجماعة ومؤسساتها الخاصة بالتسيير والشورى والتدبير الاقتصادي والسياسي (آيت الربيعين).

استغل هؤلاء القواد والشيخوخ كل ما توفر بين أيديهم من سلطات (قدم السلطان الحسن

الأول هدية للمدني الكلاوي: مدفع (krupp) وأسلحة متطورة)، أولا لإخضاع القبائل للمخزن واستخلاص الضرائب، وثانيا لزيادة ثرواتهم واغتنائهم بإجبار الفلاحين المملقين على بيع أراضيهم أو حتى نهبها وفرض السخرة والعمل المجاني عليهم.

زادت الظروف الطبيعية التي عرفها المغرب في النصف الثاني من القرن 19، الطينة بلة. حيث اجتاحت المغرب مجموعة من الأوبئة أودت بأعداد هائلة من المغاربة وصعبت ظروف عيش الباقين.

المجاعات: ما بين 1850 و1894

الكوليرا: 1854/1857: مات بملاح فاس وحده من اليهود 500 شخص، وحصدت بسلا سنة 1855، 120 نفسا. فاس سنة 1868 قتلت في يوم واحد 345 من الجند. الرباط 1882 250 نفرا. مكناس ومراكش 300 فرد في يوم واحد. وقد ذكرت بعض المصادر أن الكوليرا والحمى الصفراء قتلتا 3 مليون مغربي).

انعكست هذه الكوارث "سيما وأنها تزامنت مع الانتفاضات القبلية الناتجة عن سحق العامة بالفروض الضريبية الشرعية منها أو غير الشرعية، وواجبات الترتيب، والنجاحات البطولية "للحركات المخزنية"، واستبداد الامتدادات المخزنية في المدن والقبائل وخاصة القواد، وتربص الاستعمار الإسباني والفرنسي بالمغرب، فإن أسفرت هذه الوضعية عن شيء فإنما هو الغلاء الفاحش للمواد الغذائية، وأزمة خانقة في التجارة، وإملاق شديد للأغلبية الساحقة من السكان سواء القرويين أو الحضريين... وقد كان من نتائج تلك الكوارث الطبيعية ظهور حركية اجتماعية مضطردة بحثا عن القوت، بحيث لم يعد الناس قادرين على مواجهة الفقر وأداء الترتيب، فمنهم من باع أرضه بأقل ثمن، ومنهم من رهنها وتوجه نحو الحواضر وخاصة الغرب والبيضاء حيث تكونت بروليتاريا في بداية القرن 20". (القبيلة، الإقطاع والمخزن).

بدخول الاستعمار وجدت هذه الاتجاهات ما يعمقها. كانت الرساميل الأجنبية في حاجة إلى يد عاملة رخيصة، ووجدتها في الآلاف من الفلاحين المكشطين المنتزعة أراضيهم والذين كدسوا في الأحياء الهامشية بالمدن الكبرى (الدار البيضاء أو المناطق المنجمية: اليوسفية، جرادة..)، بعيدين عن وسطهم القبلي التقليدي والأسري. وأخذت علاقات اجتماعية جديدة تحل محل علاقات التضامن والتعاون والأخلاق القبلية والأسرية. لم يعد بقاء الفرد رهينا ببقاء القبيلة، بل بفرصة عمل يمن بها رب عمل، وبعد ذلك بعلاقات التضامن في المعمل والأحياء السكنية.

انعكست هذه التغييرات الاجتماعية على البنى التقليدية للمغرب ف"الأسرة المشتركة في استغلال ملكية غير منقسمة، ستخضع للتفكك والتمزق وذلك بفعل البلرة السريعة والمستهدفة للجماعات، والتجنيد المكثف والإلزامي للأهالي من طرف المعمرين من أجل

تخصيب الأرض وتنقيتها وإعدادها واستصلاحها... كما ساهم العمل المأجور بشكل أو بآخر في زعزعة ارتباط الفلاح بالأرض وبالتالي زعزعة الارتباطات العائلية القوية داخل القبيلة أو الدوار، الشيء الذي انعكس سلبا على مستوى العلاقات الاجتماعية داخل القبيلة كلها فأفقدتها التحامها وانسجامها، وساهم في تفكيك تنظيمها التقليدي.

”وقد عمل الاستعمار على تفتيت القبيلة باعتبارها وحدة سياسية أساسية في النسيج الاجتماعي للمغرب، فعمد إلى افتعال نظام يجيز انتزاع الملكية وتقسيم الأراضي الجماعية وامتلاكها من طرف فرد واحد، وخاصة في أراضي قبائل المخزن وأراض الحبوس، كما فسح المجال أمام عمليات السطو على العقارات ونهب الأراضي وخرق القوانين من طرف المعمرين وبعض الأعيان التابعين له، واضعاً بذلك البوادر الأولية، ومؤسسا المعطيات اللازمة والمبدئية لطبقة عاملة مغربية متشكلة أساس من فلاحين مهاجرين، انتزعت منهم ملكيتهم فأصبحوا عمالا مكرهين سواء في حقولهم أو في معامل بمدن بعيدة عن مجالهم الطبيعي والأصلي.“ (القبيلة، الإقطاع والمخزن).

باجتثاث الإنسان الأمازيغي من محيطه ”الطبيعي“ (القبيلة، الأسرة)، حرم من وسائل الحفاظ على هويته التي طالما ساعدته على إنتاج وإعادة إنتاج قيمه الثقافية والهوياتية. ونفس الشيء بالنسبة للمجالات الأخرى لحياة المغاربة، فقد كانت الأخلاق القبلية (الطقوس الدينية والعادات التي تطبع الحفلات العامة والخاصة، كالأعراس والمواسم وطلب الاستسقاء في السنوات العجاف، وتبادل الهدايا في مختلف المناسبات، وهذا التبادل يدل على عملية إلزامية تفرض على كل عائلة الدخول في علاقات التبادل والتحالف مع الغير) قائمة على نموذج معين من الملكية، ومع تبدل أشكال هذه الملكية شهدنا اندحارا لهذه الأخلاق القبلية التضامنية ليحل محلها صراع الأفراد من أجل البقاء، إيذانا بدخول مبدأ ”المزاحمة“ الرأسمالية لكن في طورها الاحتكاري.

تبعية الريف للمدينة

من السمات الأساسية للمجتمعات التي تسود فيها بنيات إنتاج ما قبل رأسمالية؛ انفصال الريف عن المدينة، حيث تكون العلاقات عرضية (الاقتصادية منها بالخصوص)، وتقتصر على تبعية سياسية نسبية يعاد إنتاجها دوريا بحملات عسكرية لجباية الضرائب بالأساس.

صاحب هذا الانفصال بالمغرب بين كلا العالمين الريفي والحضري، انفصال بين ثقافتين. فباعتبار المدينة مركزا إشعاعيا وعلميا وعاصمة إدارية- في الوقت الذي كان فيه العلم مقتصرًا على الجانب الديني والشرعي وكانت اللغة العربية هي المعبرة عن هذا العلم- اصطف فيها حاملو الثقافة العربية الإسلامية (فقهاء، قضاة، تجار كبار، وموظفو المخزن). في حين بقيت البادية في أشكالها التقليدية لإعادة إنتاج الثقافة (الفلكلور، الرواية الشفوية..) وبقيت هكذا مركزا للثقافة الأمازيغية: ”كانت الثقافة الأمازيغية شعبية شفوية مرتبطة بالعالم القروي وبالفلاح المغربي... نجد جل مثقفي الريف حاليا وريثي ثقافة فلاحية طورته واحتضنتها طبقة

الفلاحين التي لم تشعر بأي حاجة إلى حدود الأمس القريب، بتبني النسق الكتابي للتواصل الثقافي والمعرفي والحضاري". مرزوق الورياشي، العدد 9 من جريدة تاسافوت.

باستدخال نمط الإنتاج الرأسمالي من طرف الاستعمار، شهدنا انتقال الهيمنة نحو الاقتصاد الحضري، وإعادة ربط الريف بالمدينة وتعميق أواصر التبعية بينهما. طبعاً لا تقتصر تبعية الريف للمدينة على الجانب المادي والاقتصادي فقط، بل تشمل أيضاً الجانب الروحي والثقافي. وشهدنا تنازلاً "للكفاءة الاجتماعية" للغة الأمازيغية موازاة مع احتلال الفرنسية والعربية لمساحة كبيرة من الحياة الاجتماعية (المدرسة، الإدارة العمومية، وسائل الإعلام الجماهيري...).

بناء الدولة "العصرية" من طرف الحماية

بمجيء الاستعمار وفرض الحماية على المغرب سنة 1912، فرض على المغرب جملة إصلاحات في الجانب الإداري والسياسي، توجت ببناء ما يسمى بالدولة "العصرية".

إن تفكيك البنى التقليدية شبه الكلي كان مقتصراً على جانب البنية التحتية للمجتمع المغربي (الاقتصاد)، أما البنية الفوقية (شكل الدولة، نمط التفكير، عادات الأهالي...) فقد حاول الاستعمار جاهدا الحفاظ على النافع لمصالحه منها، ولم يعاكسه إلى قوة التغييرات الهيكلية في الجانب الاقتصادي. فقد ركز ليوطي على دور احترام العادات الدينية والمؤسسات التقليدية للأهالي، كي يحظى الاستعمار بفرصة التقدم بشكل سلمي.

لكن ما جرى الاحتفاظ به هو ما يتماشى والأهداف العامة للاستعمار (سلطة القياد والشيخ والمخزن) التي جرت تقويتها للمساهمة في "تهدئة" القبائل.

إن بناء ما سمي بالدولة "العصرية" له مدلول نسبي. ف"التعليم في الحماية لا يمنح سوى لقلة قليلة من المغاربة، وأنهم لا يتمتعون بحرية الصحافة، ولا بحرية إنشاء جمعيات، وأن الإدارة الفرنسية لم تلغ أبدا تعسف الزعماء الأهالي. ورفض ليوطي الرد بالإيجاب على طلب عصبة حقوق الإنسان الساعي لأن يعلق في المؤسسات العمومية، والبلديات، والمدارس، إعلان حقوق الإنسان. "لقد اعتبر الحاكم الفرنسي للمغرب الميثاق الكبير للبورجوازية الفرنسية تخريباً وخطيراً"، هكذا علق الشيوعي نكيان- إي- كوك "... يرى ليوطي بأن هذا الطلب ليس مطابقاً لنظام الحماية، لأن مبادئ إعلان الحقوق "منافية لسلطة السلطان" وللنظام الشخصي للمغاربة المثبت بواسطة الشرعية الدينية". (جورج أوفيد، اليسار الفرنسي والحركة الوطنية المغربية). إنه قانون الإمبريالية، الذي يفرض على البلدان المستعمرة الخضوع للآثار التدميرية لنمط الإنتاج الرأسمالي، دون الاستفادة من آثاره التمديدية.

لكن التغييرات التي أحدثها الاستعمار في هذا الجانب دفعت الأمازيغية إلى دائرة الظل، بإقصائها وحرمانها من وسائل التطوير وإكساب المناعة. "استعملت الدولة العصرية أدواتها التحديثية الجبارة من شق الطرق وإنشاء المدن وتعميم المرافق الإدارية والأمنية على كافة أجزاء التراب الوطني؛ كما اعتمدت على المدرسة ووسائل الإعلام وكل وسائل الإنتاج العصرية

لتقويض المجتمع التقليدي وثقافته“. (حسين وعزي، الحركة الثقافية الأمازيغية...).

ولم يساهم ما سمي بـ“السياسية البربرية“ و“كوليج أزرو“ في شيء فيما يخص الحفاظ وتطوير الأمازيغية، بقدر ما أعطت التبريرات لشوفينية الحركة الوطنية ودولة ما بعد الاستقلال، للاستمرار في نفس نهج إقصاء وتهميش الأمازيغية واحتقار وامتهان حاملها وحرمانهم من حقوقهم اللغوية والثقافية.

لقد أعاد الاستعمار تشكيل البنية الاجتماعية/ الطبقة للمجتمع المغربي. فبعد نصف قرن من التواجد الفرنسي شهدنا تحولات اجتماعية، لم تستطع الحملات القديمة التي احتلت المغرب (من الرومان إلى العرب) أن تحدث ولو نزرا منها. إن مغرب الاستقلال ليس مغرب القرن التاسع عشر ولا مغرب القرون الوسطى، بل مغرب غير دخول الرأسمال الإمبريالي علاقاته الاجتماعية (العلاقات القبلية بالخصوص)، وعمق التناقضات الطبقة التي طالما طمسها القبيلة، ووحد البلاد تحت حكم مركزي سيطرت فيه الملكية، ودمج اقتصاد البلاد باقتصاد المراكز الإمبريالية.

تعمق إشكال القضية الأمازيغية مع الاستقلال. فبعد قرون من نضال المغاربة ضد الحكم المطلق، وأربعين عاما من النضال ضد الاستعمار. أفرز استحواذ البورجوازية بمقاليد النضال ضد الاستعمار عن استقلال شكلي، حافظ عن مصالح الإمبريالية وأعاد إرساء دعائم الملكية التي احتكرت كل السلط بين يديها. هذه الملكية التي تبني شرعيتها (إلى جانب القمع الأسود والاستبداد) على ركائز النسب الشريف (العروبة) والإسلام (البيعة وإمارة المؤمنين)، ولم تجد الأمازيغية مكانها في الدستور المغربي، وتم إقصائها كليا من جميع دواليب الدولة والحياة العامة، بتبني مبدأ التعريب الشامل للحياة العامة (التعليم والإدارات العمومية، وتعريب أسماء الأماكن وحرمان الأطفال من حمل أسماء أمازيغية).

يقول أحمد بوكوس: “وفي هذا الاتجاه فإن الأدوات الإيديولوجية للدولة تشكل الأمكنة الملائمة لإنتاج وإعادة إنتاج الرصيد الرمزي“. بحرمان الأمازيغية من هذه الأدوات الإيديولوجية تعمق وضعها المتأزم وأصبحت دائرتها منحصرة فيما أسماه أحمد بوكوس “مملكة الأم“.

لذلك من الطبيعي أن تتركز مطالب الحركة المطالبة بإعادة الاعتبار للأمازيغية على فتح المجال أمامها للاستفادة من هذه “الأدوات الإيديولوجية“ (الدسترة والتعليم والإعلام).

شهدنا تعميقا للسيرورات المذكورة أعلاه، التي تدفع بالأمازيغية باستمرار إلى دائرة الانقراض. مع بداية الثمانينات ومع اشتداد الهجوم النيوليبرالي (تدخل المؤسسات الإمبريالية بفرض برنامج التقويم الهيكلي)، شهدنا موجة إفقار واسعة بالموازاة مع تخلي الدولة عن تمويل الخدمات العمومية والاجتماعية وتدني نسبة التشغيل بشكل رهيب والغلاء المزمن؛ ما دفع آلاف الأسر القروية (التي شهدت تهمة لعمود) إلى الهجرة من جديد نحو المدن ونحو المناطق الفلاحية (حيث يستغل العمال والعاملات الزراعيون بأجور البؤس، لينضموا إلى الجيل الثالث من أبناء المهاجرين لينالوا نصيبهم من التعريب والإقصاء الثقافي. زاد الأمر

وقاحة بتكريس الدولة لدونية الثقافة الأمازيغية، سواء في البرامج التعليمية أو الفقرات الإعلامية، وامتهان الأمازيغيين واحتقارهم.

وعمق منطق هذا الهجوم القائم على تسليع كل الأنشطة البشرية وضعية الأمازيغية، التي تحرم من التعليم والإعلام الجماهيري والحماية القانونية، ولكن لا يني الحاكمون في استعمالها لجلب السياح واستغلالها تجاريا، حيث تطمس الجوانب المشرقة والتقدمية في هذه الثقافة ويتم التركيز على جوانب الفرجة والفلكلور، إيهاما أيضا أن الحكم يعتني بثقافة الأمازيغيين. وتحت رياح الانفتاح الثقافي الشامل تجر العولمة الثقافات الضعيفة- ومنها الأمازيغية- في إطار توحيد الأنماط الثقافية والاستهلاكية بالعالم الذي يجري إخضاعه لمصالح وأرباح الشركات المتعددة الجنسيات والدول الإمبريالية الكبرى.

إن "الكفاءة الاجتماعية" والمنافسة بين اللغات التي تحدث عنها بوكوس، تهوي بالأمازيغية نحو الأسفل يوما بعد يوم. وذلك لأن معايير الجودة التي تضمن "للمنتوجات اللغوية" الزواج في "السوق اللغوية" أقصيت عنها الأمازيغية، "... حيث أن ما حدث عادة هو اختراق لغة كتابية مدعومة مؤسساتيا للغة محكية ظلت زمنا طويلا رهينة الشفاهة". (أحمد عصيد)

يؤكد الحسين وعزي (أمريك) أن الواقع الموضوعي لم يعد "يسمح للأمازيغية بإعادة إنتاج ذاتها بالشكل التقليدي الذي ألقت الثقافات الشفوية تجديدها نفسها وعناصرها بواسطته، بعد التحولات التي أحدثها قيام الدولة العصرية في الميادين الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والفكرية والسياسية والإدارية، في شكل دولة الحماية من سنة 1912 إلى سنة 1956، وفي شكل دولة الاستقلال بعد ذلك". لذلك لابد من بلورة بديل معين لإدراك ما يمكن تداركه في وضعية الأمازيغية. هذا ما أفرز ميلاد "الحركة الثقافية الأمازيغية"، كنضال ضد التيار.

ملاحظات انتقادية أولية في المسألة الأمازيغية

الامازيغية

11 يناير، 2015

غالبا ما يُتناول موضوع المعاملة الدونية للأمازيغية، من زاوية ضيقة تركز على قومية و "شرقانية" نظام الحكم والأحزاب السياسية بالمغرب. لكن ما مدى صحة هذا التناول؟ إن هوية نظام الحكم والمرجعيات الثقافية للأحزاب ليست تفسيرا بقدر ما هي تجل لما يراد تفسيره. إنه تركيز على بعض المظاهر الثانوية والخارجية حسب علاقتها بمبدأ معين (هل تعترف بالأمازيغية أم لا؟). وهكذا فالملكية وأحزابها وأحزاب الكتلة واليسار الجذري والقوى السلفية كلها من طينة واحدة: قوميون عروبيون شرقيون، يختلفون حول كل شيء ويتفقون حول إقصاء الأمازيغية، وليس في القنافة أملس. تكمن الصفة الأساسية لهذه المقاربات الشكلية في تجاهلها الكلي للأساس المادي للتيارات المختلفة، أي لطبيعتها الطبقية، وكذلك لدورها التاريخي الموضوعي.

سنتناول في هذه الورقة موقع الأمازيغية في مشروع نظام الحكم بالمغرب (الملكية)، ولدى ما سمي أحزاب وطنية ديمقراطية (أحزاب الحركة الوطنية، أو المعارضة الليبرالية)، وعلاقة مكانة الأمازيغية بالصراع الطبقي، وواجه اضطهاد الامازيغ .

الملكية

إن ما آلت إليه الأوضاع السياسية في مغرب ما بعد الاستقلال، يرجع إلى ما انتهت إليه معركة التحرر من الاستعمار. فبسبب غياب قيادة عمالية ثورية- بسبب ستالينية الحزب الشيوعي المغربي- آلت قيادة معركة التحرر من الاستعمار إلى حزب الاستقلال- العمود الفقري للحركة الوطنية- وهو عبارة عن جبهة طبقية واسعة يجمعها مطلب الاستقلال- تعميم بورجوازي لمطلب شعبي- لكن تحت قيادة "البورجوازية الوطنية".

لكن البورجوازية المغربية، كغيرها من بورجوازيات البلدان المتخلفة، ولدت هجينة/شائخة ومرتبطة ارتباطا عضويا بالإمبريالية ودون جذور شعبية، لم تستطع أن تلف حولها الجماهير الشعبية إلا بالتحالف مع القصر وإبقاء التبعية للخارج.

مع اشتداد معارك التحرر- التي كان عمودها الفقري البورجوازية الصغيرة المدينية والقروية- عملت فرنسا على زيادة وزن الأعيان والقواد وذلك لتحجيم دور الحركة الوطنية، فردت هذه الأخيرة بالدفاع عن الملكية كرمز للوطنية المغربية. وهو ما أكد عدم قدرة البورجوازية على حكم بلد مستقل بنفسها باستقلال تام عن الإمبريالية، وهذا ما جسده اتفاقيات إيكس- لي- بان.

استغلت الملكية هذا الوضع لتكريس وزنها السياسي، بحسم ميزان القوى لصالحها وإقصاء

أحزاب الحركة الوطنية، التي تحولت إلى المعارضة والصراع من أجل تقاسم السلطات مع الملكية، مع اعتراف كامل بحق هذه الأخيرة في الحكم باعتبارها حامية امتيازاتها المادية.

ورث المغرب بعد التوقيع على اتفاقية إيكس ليان، جهاز الدولة كما أرسته معاهدة الحماية دون تغيير جوهري. سيطرت فيه الملكية على كل مقاليد الحكم، بعد تفكيكها لجيش التحرير المغربي وتسوية تاريخية مع "الحركة الوطنية" ضمنت للملكية الانفراد بالحكم مع ضمان مكاسب سياسية لهذه الحركة (قانون الحريات العامة بالأساس).

أرست الملكية نظام استبداد، استفردت فيه بكل مقاليد الحكم ولم تترك للبرلمان وغيره من المؤسسات التمثيلية سوى دور إضفاء لون ديمقراطي فاقع على وجه استبدادها البشع. واستفرد الملكية بالحكم ليس معلقا في الفضاء بل يجد جذوره في عجز البورجوازية عن بلورة بديل سياسي عن الملكية؛ الشكل الوحيد المقبول لحكومة في عصر فقدت فيه البورجوازية القدرة على حكم الشعب ولم تتمكن فيه الطبقة العاملة بعد من تلك القدرة.

احتكار الملكية لا يقتصر على الجانب السياسي، بل يتعداه إلى الجانب الاقتصادي، فالملكية (وهي قسم من البورجوازية) دور هام في الاقتصاد (ما يسميه الليبراليون "المخزن الاقتصادي"). احتكار الملكية للسلطة وفرص الاغتناء الاقتصادي، لا بد أن يجد تنمته المنطقية في "احتكار القيم": احتكار القيم الهوياتية والثقافية، بجعل العروبة والإسلام الركائز الوحيدة لهوية المغرب. لقد فرضت الملكية على الشعب المغربي نظاما سياسيا غير ديمقراطي، يخدم نظاما اقتصاديا واجتماعيا يعاكس مصالح الغالبية العظمى من المغاربة.

إن إقصاء "الشعب" في الميدانين السياسي والاقتصادي، سيكتمل بإقصاء هويته ولغاته وعدم الاعتراف بها واحتقار حاملها، .. فالقائمون على الثقافة الرسمية.. هم غالبا- أو جميعهم تقريبا- من أبناء الثقافة العربية الرسمية، فيحتقرون عادة.. ثقافة هؤلاء "العامة الجهلة عديمي الذوق والتهديب". (بوعلي ياسين، ينابيع الثقافة ودورها في الصراع الاجتماعي..).

إن هذا الإقصاء ليس رغبة مثالية أو أهواء ذاتية لدى حاكمين تسكنهم شياطين عروبية حمراء، بل يخدم بالضرورة مصالح اجتماعية/سياسية ومادية/طباقية بالأساس. فالتركيز على العروبة والإسلام يخدم هدف إضفاء الشرعية والقدسية على استفراد الملكية بالحكم، وتنزعها في المقابل عن الدعوات الديمقراطية المنادية بجعل الحكم بيد "الشعب". فقيم الحاكمين "الشرفاء ذوي الدم الأزرق المنحدرين من قريش ولغتهم العربية الفصيحة" يتمتعون بقدرة لندنية تؤهلهم للحكم وتؤسس لتفوقهم وتعزيز مواقعهم ويبررون بها سيطرتهم على الشعب "غير الشريف ولغته الأمازيغية والعربية الدارجة" والعاجز عن "حكم نفسه بنفسه".

وتكمن الخلفية الإيديولوجية لهذه الصورة في استعادة نفس المنظور الاستعماري؛ "الشعب منحط وعاجز وهجين عرقيا؛ النبلاء الأرستقراطيون غير منحطين ولهم قدرة فائقة وليسوا خليطا من الأعراق. الطبقة الحاكمة تتأسس على سلالة العائلات الأرستقراطية غير المختلطة مع المجموعات الصغيرة العرقية التي تشكل الشعب... الطبقات المسيطرة هي الأكثر تطورا

وتجانسا ولغتها هي الهندية الأوربية (عنصرية لغوية)، والطبقات المحكومة أقل تطورا وغير متجانسة ولغاتها ليست إلا باتوا مستهجنة“. (بوجمعة هباز).

ما يثبت هذه الفكرة (فكرة ان تهميش الحكم للأمازيغية ليس مجرد أهواء ذاتية)، أنه بعد احتلال القضية الأمازيغية مكانة أساسية في المجتمع، عادت الملكية وبشكل محتشم في البداية للحديث عن جذورها الأمازيغية تماما كما استدمجت خطاب حقوق الإنسان والمرأة والديمقراطية..، أولا لاحتواء الحركة الأمازيغية وثانيا لتجديد مشروعيتها. وظهر مثقفون داخل هذه الحركة بالذات يدعون الملكية للاهتمام بالهوية الأمازيغية لقدرتها على تجديد مشروعية المؤسسة الملكية بعد استنفاد شعارات العروبة والإسلام لبريقها (محمد أتركين، جريدة العالم الأمازيغي، بن ميس: الأحداث المغربية).

ليس النظام المغربي- على عكس بعض الأطروحات- نظاما قوميا عربيا، إذا كان القومي من يضع مصالح “أمته” فوق كل اعتبار ويعمل لاستقلالها ووحدتها. ليست الشعارات (الوحدة العربية، بناء المغرب العربي، الوطنية والوحدة الترابية..) إلا شعارات وظيفتها إضفاء الشرعية على النظام المغربي وضمان الإجماع حوله وتغطية لدوره الحقيقي في المنطقة كدركي الإمبريالية؛ التدخل العسكري بأفريقيا، منح القواعد العسكرية للولايات المتحدة (اتفاقية 1982)، المساهمة في تصفية القضية الفلسطينية بدفع منظمة التحرير الفلسطينية ومن بعدها السلطة لمزيد من التنازلات والاستسلامات. عرض المغرب في المزاد العلني أمام الشركات متعددة الجنسية واتفاقيات الشراكة والتبادل الحر. أحزاب الحركة الوطنية أو أحزاب المعارضة البورجوازية

أينا في ورقة سابقة “حول أصول القضية الأمازيغية”، كيف فشلت البورجوازية التجارية المغربية في توحيد المغرب الذي أوشكت عليه في عهد الموحدين. ويعتبر توحيد البلد إحدى المهام التاريخية للبورجوازية بواسطته تخلق سوقا قومية تحت سيطرتها وتسهل عمليات التبادل التجاري. بفشلها سيطرت القوى الإقليمية من زوايا وقبائل حدت من عملية توحيد السوق القومية ومن نمو هذه البورجوازية ذاتها.

فشل البورجوازية في هذه المهمة جعلت دخول الاستعمار يقوم بها نيابة عنها، وهو ما نال رضا البورجوازية المغربية، التي استحسنّت عمليات “التهدئة” التي قام بها الجيش الفرنسي منذ 1912، علق محمد بن الحسن الوزاني على ظهير 16 مايو 1930: “إن كان يعترف فصله الأول بأن قبائل جديدة تنضم إلى المملكة فإنما هذا شرط صريح في معاهدة (الحماية) التزمت به فرنسا نحو المغرب وسلطانه (...) فبسط السلم وتوطيد الأمن كانا باسم السلطان ومن أجله كما كانت عملياتهما العسكرية بمشاركة الفرق المغربية، وعلى نفقة الميزانية العامة للدولة المغربية” ولم تنتقد الحركة الوطنية البورجوازية سوى سياسة فرق تسد التي حاولت بها فرنسا تفرقة المغاربة لتأبيد سيطرتها: “فاتخاذ هذا وذاك وسيلة لإبراز الجنس البربري لتلك القبائل ولإعلان أن لها قوانين وأعرافا خاصة إنما هو مكيدة ومؤامرة ضد الكيان المغربي” (الوزاني، حياة وجهاد)، أي ضد توحيد البلد تحت قيادتها هي.

رغبة البورجوازية المغربية في الإبقاء على "وحدة البلاد" كما خلفها الاستعمار الفرنسي، جعلها تحارب ما يتعارض وهذه الوحدة من منظورها السلفي والمثالي لتاريخ المغرب؛ (القوى التقليدية القروية بالأساس "أشياخ وأعيان القبائل" والإسلام الشعبي "الزوايا")، وجاعلة من العروبة والإسلام إسمنت توحيد المغاربة، ومن الملكية حامي هذا الإسمنت، مستغلة "السياسة البربرية" وظهير 16 مايو لتعليل ذلك.

إن عجز البورجوازية المغربية التاريخية يتجلى في عدم قدرتها على بناء اقتصاد وطني باستقلال عن الإمبريالية، وعدم قدرتها عن بلورة بديل سياسي عن الملكية سينعكس أيضا في عدم قدرتها على بلورة بديل ثقافي إيديولوجي وهوياتي عن الهوية والثقافة واللغة التي تفرضها الملكية على المغاربة. وتبرر البورجوازية تجاهلها لهوية الشعب ولغته وانحنائها أمام الحكم المطلق بمصالح تطور البلد الاقتصادي ووحدته. (وحدة فوقية أرساها الاستعمار على جثث القبائل المقاومة، ودولة الاستقلال على جثث جيش التحرير، وتطور اقتصادي بني على نزع ملكية آلاف الفلاحين وتقويض الاقتصاد الحرفي..).

ثمة مسألة أخرى تتعلق بطبيعة المرحلة التاريخية التي تثار فيها القضايا القومية (بما فيها الأمازيغية)، أي الرأسمالية في مرحلتها الإمبريالية وتمييزها عن بداية الرأسمالية؛ تميز عصر الحركات الديمقراطية البورجوازية عن عصر الإمبريالية. لقد كانت الدينامية الداخلية للقضايا القومية والثورات القومية تتجه نحو توحيد السوق القومية وتسهيل التبادل التجاري أي نحو توطيد نمط الإنتاج الرأسمالي. أما في عهد رأسمالية الاحتكارات والإمبريالية حيث يتخذ اضطهاد الأمم والشعوب طابعا همجيا فإن الدينامية الداخلية للنضالات القومية تتجه بالعكس نحو تدمير الرأسمالية (روسيا، فييتنام، الصين)، وهذا ما تحاربه البورجوازية بتضييق أفق وضبط دينامية هذه النضالات لإبقائها في إطار المجتمع الرأسمالي.

هكذا تحول الخطاب التحريري للحركة الوطنية الذي ربط مصير الشعب المغربي المستعمر "بضرورة التعاون والتضامن مع البلدان الشرقية بحكم وجود مجال حضاري ثقافي مشترك يمكن نعتة بالمجال "العربي الإسلامي".. إلى إيديولوجيا لطمس الخصوصية الثقافية للمغرب.. وصنع هوية إقصائية لا تقيم أي اعتبار لما ليس مشتركا مع الشرق". (أحمد عصيد، مركز طارق بن زياد..).

بعد الاستقلال وما أثاره من استياء اجتماعي لدى المغاربة، لم تجد هذه الأحزاب للإبقاء على شيء من المصداقية سوى التغني بشعارات "القومية العربية" خصوصا إذا استحضرتنا تأطير هذه الشعارات للسخط الشعبي بعد هزيمة 1967 ووصول المد الناصري إلى ذروته. إن موقف هذه الأحزاب من القضية اللغوية ليس إلا امتدادا لموقفها من غيرها من القضايا الديمقراطية (الصحراء، المسألة النسائية، الحريات العامة..).

في مرحلة نشأة جمعيات الحركة الثقافية، شنت هذه الأحزاب هجوما عنيفا مفتعلة صراعا دونكيشوتيا ضد الحركة. هاجمت الجمعيات الثقافية بتهم العنصرية والتآمر مع الغرب

لتمزيق وحدة البلاد بإحياء السياسة البربرية، وكانت هذه التهم بدون أساس؛ فقد تمسكت الجمعيات في كل أدبياتها بوحدة البلاد ودعت إلى مساواة الأمازيغية مع العربية وليس إقصاء هذه الأخيرة رافعة شعار "الوحدة في التنوع". أدى هذا التصلب من طرف هذه الأحزاب إلى نمو تصلب مماثل مترجما آلية التماهي مع المتسلط داخل صفوف الحركة يغذيه إقصاء متنامي لحاملي هذه الثقافة. (على سبيل المثال لا الحصر: مقالات علي المحمدي بجريدة تاويزا التي تجعل من الأمازيغية أم اللغات على غرار الليبي فهمي علي خشيم، ما ورد في بيان محمد شفيق "الأمازيغ.. لن يهدأ لهم بال ما لم يتخل عن التنكر لأمازيغية وطنهم؛ وسيكون من حقهم أن يتنكروا لعروبته إن استمر العناد في التنكر "لبربريته").

استحضرت هذه الأحزاب نفس المنظور الاستعماري رغم انتقادها له؛ تنتقد عمل الاستعمار على فصل "الأمازيغي" عن اللغة العربية لأنها تجر إلى الإسلام في حين أن مصلحة الاستعمار تحتم عليه جعل "الأمازيغ" ينتقلون مباشرة من الأمازيغية إلى الفرنسية (كمال عبد اللطيف، معارك فكرية حول الأمازيغية مركز طارق بن زياد..)، وتستبدل هذا المنظور بمثيله: يجب فصل الإنسان "الأمازيغي" عن الفرنسية لأنها تجر إلى المسيحية ومصلحة سيطرتها على البلاد تقتضي نقله مباشرة من الأمازيغية إلى العربية، وكلا المنظورين يقصي لغة وهوية "الأمازيغ".

بعد ذلك وخصوصا مع بروز خطاب الحركة الثقافية الأمازيغية وبالأخص بعد تجربة القبائل البطولية بالجزائر، انفتحت المنابر الفكرية والصحفية لهذه الأحزاب على الأمازيغية لكن بمنطق آخر، منطق يعطي الأولوية لما يسمونه "استقرار البلد وعدم الزج به في أتون الفتنة" أي استقرار نظام الاستغلال والاضطهاد؛ "إذا تمسك كل فريق بما لديه (أي بلغته) واستمرت الحركة في التصعيد، والنتيجة ستسفر عن ما يمكن تشبيهه بثلاث جمهوريات أمازيغية، يصعب تصورهما مع وجود ملكية عربية موحدة..". علي العبدى (الاتحاد الاشتراكي 1996)، مؤكدا أن القضية كلها مفتعلة، وأن "مطلب تعليم الأمازيغية، وإدخالها إلى النظام التعليمي بالمغرب، مطلب عاد، بسيط ومقبول ومن حق الأمازيغية أن تعلم...". لكن مناضلي القضية والجمعيات الأمازيغية يجب ألا يسلكوا طريق النضال الكفاحي والحازم، بل عليهم حسب نفس الكاتب "أن يعملوا على استدراك ما فاتهم من أسباب التعليم لخلق الإطارات الضرورية لاحتلال مراكز القرار في الوزارات والمصالح الإدارية، ومجلس النواب والمجالس البلدية والقروية، والأحزاب والنقابات ومن خلال تلك القنوات سيفرضون أنفسهم وسيردون الاعتبار لهم....، فهذه هي المعركة الحقيقية"، أي توجيه نضال الحركة الأمازيغية وجهة ما أسموه "نضالا ديمقراطيا" نحو مؤسسات الدولة، وهو ما وفت به هذه الحركة، ناصحا "الدولة والهيئات السياسية والنيابية أن تتعامل مع هذه الحركة بالمنطق والقيم الديمقراطية والخلقية، وألا تخلط في هذا التعامل الأوراق، أوراق هاجس الأمن وأوراق مطالب وصيحات وحقوق المهمشين، وأن تترك لهذه الحركة هامش التحرك والتنشيط...". (علي العبدى، معارك حول الأمازيغية ص 115) ومن تمسك من هذه الأحزاب بموقفه من الأمازيغية، اهتدى إليها في اليوم الموالي لإعلان محمد السادس تأسيس "المعهد الملكي للغة والثقافة الأمازيغية"، وسارع إلى ملاءمة خطابه مع الموضة الجديدة.

إن شوفينية هذه الأحزاب لا صلة لها باهتمام حقيقي بقضايا الأمة العربية وسعي إلى تخليصها من النير الإمبريالي، بل يعري حقيقتها الديمقراطية الزائفة (رفض الاعتراف بهوية ولغة السواد الأعظم من المغاربة)، واستعمالها لقضايا إخواننا المضطهدين في الشرق (فلسطين والعراق) في خداع المواطن المغربي حول الموقع الحقيقي لهذه الأحزاب في نضاله ضد الاستبداد والاستغلال. الأمازيغية والصراع الطبقي

لا يجري الصراع الطبقي معلقا في الفضاء، بل يجري داخل أوطان. هذه الأوطان ليست كيانات مجردة وغير تاريخية، بل تتميز كل منها بخصوصياتها القومية والثقافية تعطي سمة خاصة لهذا الصراع.

إن جوهر الصراع الطبقي هو محاولة لفرض "استغلال الإنسان للإنسان" وإدامته من جانب البورجوازية، ومحاولة إلغاء هذا الاستغلال من جانب الجماهير الشعبية.

يتفق علماء اللسانيات على أن تفوق لغة وانحدار لغة أخرى لا علاقة له بالمعطيات اللسانية لهذه اللغات بل بعوامل سياسية بالأساس؛ "اللغة هي لهجة تتبناها الأمة بأكملها. ما هي آليات هذا التبنى؟ الصراع الطبقي عبر تطور البنية التحتية والفوقية لمجتمع ما في مرحلة معينة. ومنه: اللغة هي لهجة سيطرت سياسيا على اللهجات الأخرى. هذا يعني أن اللغة واللهجة لا فرق بينهما من ناحية بنيتهما الداخلية اللغوية.. إن القطيعة الاستمولوجية بين اللغة واللهجة ليست لسانية... ولكن سياسية (اللغة تعني لهجة شعب أو أمة فرضت نفسها سياسيا عبر الصراع الطبقي على باقي اللهجات الأخرى لنفس الشعب" (بوجمعة هبار، من كتاب مختطف بدون عنوان لسعيد باجي)، أي أن تفوق الفرنسية والعربية الفصحى بالمغرب لا علاقة له ببنيتهما اللسانية بل بتفوق حاملها (الإمبريالية الفرنسية والبورجوازية المغربية ونظام حكمها الملكية).

ثم إن سيطرة لغة (لغة الحاكمين) على لغات أخرى (لغات المحكومين) ليست نتيجة ثانوية للصراع الطبقي، بل إحدى آلياته. "بما أننا نتواجد تاريخيا في مجتمعات طبقية، فإن الطبقة المهيمنة هي التي تفرض لهجة محددة وترقيها إلى مستوى لغة ثم لغة وطنية، ولكون الطبقة المهيمنة تستغل الشعب (بلهجاته)، يصبح ضروريا لها أن ترفع من قيمة لغتها وأن تحط من قيمة اللغات الأخرى للشعب أو الأمة كي يستمر استغلال الإنسان للإنسان". (بوجمعة هبار، نفس المرجع..).

إن إقصاء الشعب من الميدان الثقافي (بعدم تدريس لغته وثقافته)، يؤدي إلى إقصاءه من ميدان النضال والفعل السياسي، ولا يسمح للجماهير الشعبية بدخول مضمار النضال الاجتماعي بلغتها الخاصة، بل بلغة أعدائها مما يؤدي نخبوية هذا النضال. ولا يسمح لغير من تعلم لغة الحاكمين بدخول ميدان الإنتاج الفكري والأدبي والسياسي باعتبارها مجالات أساسية للصراع الطبقي، تلعب فيه اللغات دور الناقل للمشاريع الاجتماعية المتصارعة: "بالنسبة لنا اللغة ليست فقط وسيلة للتواصل، إنها كذلك وسيلة لأدلجة الطبقات والشعوب والإثنيات

والأمة (اللغة تصلح للهيمنة الأيديولوجية من أجل استغلال الإنسان للإنسان، كما تصلح للتححرر الإيديولوجي من أجل ألا يستغل الإنسان إنسانا آخر)". (بوجمعة هباز، مختطف بدون عنوان 114/113).

ويلعب تهميش الأمازيغية ومن خلالها حاملها دورا أساسيا في سياسة "فرق تسد". هذه السياسة التي تعيق وحدة الكادحين المغاربة (ناطقين بالأمازيغية أو الدارجة) في وجه الاستبداد والاستغلال الاقتصادي. فيفسر كل على حدة الكوارث الاجتماعية التي يفرضها النظام الاقتصادي/ الاجتماعي (بطالة وفقر وقمع سياسي) تفسيرا محرفا: يرى الناطق بالأمازيغية سبب مآسيه في احتكار الفاسيين للتجارة ومناصب الدولة، ويرى الناطق بالعربية السبب في احتكار التجار السوسيون للتجارة الكبيرة في المدن الكبرى (الاختيار هنا ليس اعتباطيا بل ترد بشكل جماهيري في الأوساط الشعبية).

إن الوضعية الدونية للأمازيغية والدارجة المغربية تفصح عن تراتب وتفاوت لغويين، لا يعكسان بدورهما سوى تراتبا وتفاوتا اجتماعيين؛ "أقلية مسيطرة اقتصاديا أداة تخاطبها الفرنسية... فئة ثانية قاسمها المشترك استعمال اللغة العربية (القوى التقليدية، القوى العصرية التي تنتمي في أغلبها إلى الطبقات الشعبية، جيوش من المثقفين المعطلين) وأخيرا فئة أخرى لا يضرب لها الحساب... ووسيلة تخاطبها الدارجة المغربية أو الأمازيغية، وهذه الفئة تأتي في أسفل الهرم الاجتماعي". (المسألة الثقافية في المغرب "حسن حجيل، معارك فكرية حول الأمازيغية، مركز طارق بن زياد ص 64).

أما فيما يخص مشروع التعريب الذي تم انتقاده بشراسة، فيخدم أهدافا طبقية بحثة، إعادة إنتاج التفاوت الاجتماعي المذكور أعلاه، وهذا ما أكدته مجموعة من مفكري الحركة الثقافية الأمازيغية: "المرامي الحقيقية لهذه السياسة الثقافية والتربوية- التعريب- ستتكشف بعد عقد واحد من الاستقلال، حيث ظلت هذه النخبة متشبثة باللغة الفرنسية في الإدارة والتسيير وفي تعليم أبنائها الذين سيرثون نفس المراكز المؤثرة..." (أحمد عصيد، معارك فكرية حول الأمازيغية.. ص 125). "التعريب نفسه تصريف لسياسة نخبوية هدفها إغراء الجماهير الفقيرة بجاذبية الشعارات العامة، في حين أن هناك نخبا هي اليوم بصدد تسلم مواقع أسرها بعدما تمكنها من الحصول على تكوين علمي- مهني عال من مؤسسات جامعية أجنبية تحتكر أنواعا من التكوين النادر.. هكذا يبدو اليوم أن هناك قطاعا واسعا من الرأي العام يحس بأن سياسة التعريب عموما تعد بمثابة إجراء للانتقاء الاجتماعي من شأنه أن يلعب ضد الفئات المحرومة". (ذ. ع الإله حبيبي، نفس المرجع ص 245)، "فالمسألة ليست، ولن تكون، مسألة عرقية أو إثنية تتصارع حولها الأقوام.." بل مسألة "استلاب كما تسميه الأدبيات الماركسية التقليدية. وذلك انطلاقا من تماهي إيديولوجي بين الإسلام والعروبة. وأفضت في النهاية إلى احتكار الخيرات المادية والرمزية... فأصبحت الأمازيغية لغة الأسواق الأسبوعية ودكاكين البيع بالتقسيط، وانبرت العربية كلغة للسلطة السياسية، بينما ذهب المدافعون عن لغة السلطة تلك إلى تعليم أبنائهم في المدارس الأمريكية والفرنسية. لماذا؟ ليكسب الآباء

السلطة السياسية والرمزية، وليكسب الأبناء السلطة المادية غدا“ (د. عبد اللطيف أكنوش، معارك حول الأمازيغية، مركز طارق بن زياد).

أوجه اضطهاد “الأمازيغ”

يكثُر الجدل حول طبيعة اضطهاد الأمازيغ بالمغرب، فمن استعمار إلى تهमيش ثقافي إلى إبادة جماعية تكثر توصيفات هذا الاضطهاد التي سنحاول إبداء رأينا فيها.

لم يعرف المغرب (إذا استثنينا فترة الاستعمار) حالة واحدة من حالات الإبادة الجماعية (التدمير المنهجي لجماعة بأكملها بالقتل الجماعي الهادف لمنع إعادة إنتاجهم البيولوجي والاجتماعي. إريك توسان، البورصة أو الحياة) التي عرفت لها بلدان أخرى تشهد قضايا قومية تفجيرية (الأرمن والأكراد بتركيا، الأكراد بالعراق، الهنود الحمر)، فالمغرب “لم يعرف حروبا قائمة على التمييز الإثني بقدر ما كان العامل السياسي الاقتصادي الثقافي هو المحرك الحقيقي لكل الثورات والحروب الداخلية“. (عصيد، معارك فكرية حول الأمازيغية، مركز طارق بن زياد..124).

كما أن مصطلحات كالعرب والبربر/ الأمازيغ (مصطلح أمازيغ كان ولا يزال يستعمل في الأوساط الشعبية للتمييز بين الأحرار والعبيد، أي لتمييز وضعية اجتماعية وليس هوية ثقافية ما) لم تكن حاضرة في التمثيلات الشعبية للمغاربة، بل مصطلحات مرتبطة بعلم الاجتماع الاستعماري الفرنسي، وورثته الحركة الوطنية بعد ذلك. قبل الاستعمار لم تكن الإحالة بالنسبة للمغربي تعبر عن انتماء عربي أو أمازيغي، بل كانت تحيل إلى مجال أضيق أي المجال القبلي (باعمراني، سوسي، ريفي، فاسي..)، أو إلى مجال أوسع يحيل إلى الانتماء إلى الأمة الإسلامية، وهذا ما أكدته عالم الاجتماع والمناضل الأمازيغي الجزائري سالم شاعر بخصوص منطقة القبائل. (كتاب “الأمازيغيون اليوم“).

تختلف طبيعة الاضطهاد اللاحق بالأمازيغ، عن الاضطهاد اللاحق بغيرهم من القوميات. ففي الوقت الذي يرى فيه الصحراويون أنصار استقلال الصحراء اضطهادهم الخاص في شكل دمج قسري داخل تراب الدولة المغربية ويطالبون في المقابل بمنحهم حق تقرير المصير واستقلالهم عن الدولة المغربية. يرى “الأمازيغ” اضطهادهم الخاص في تهميش الدولة لثقافتهم ولغتهم وإقصائها من أجهزة الدولة الإيديولوجية، ويدعون بالتالي إلى دمجها والاعتراف بها داخل هذه الأجهزة. نحن إذن أمام اتجاهين متعاكسين؛ واحد يريد الاستقلال عن الدولة (الصحراويون) والآخر يريد الاندماج في الدولة (“الأمازيغ“).

سلكت الدولة المغربية طريق الإبادة الثقافية لتجفيف ينباع الثقافية لهذه الفئة من الشعب المغربي، بمحو معالمها (تعريب أسماء الأماكن وإهمال معالم الحضارة الأمازيغية.. وفي أحسن الأحوال تسليعها) وحرمان المغاربة من تدريس لغاتهم وثقافتهم ودمجها في الإعلام والفضاءات العمومية (الإدارات العمومية، القضاء..)، مما مهد لحصر الأمازيغية في نطاقات ضيقة وخصوصية داخل الحياة العامة.

الحركة الثقافية الأمازيغية

يعتبر تطور الرأسمالية خطوة نحو إزالة الحواجز القومية والثقافية وتقويض العزلة الإقليمية وإحلال التناحرات الطبقية محل القومية، بانتزاعه سكان القرى من خمولهم وانعزالهم الإقليمي. تقوم الرأسمالية بهذه المهمة بشكل نسبي حيث تتحول المدن الكبرى إلى طاحون كبير يطحن الفروق القومية في اتجاه خلق هذا الانسجام، لكن على حساب مكونات ثقافية أخرى (المكون الأمازيغي بالنسبة للمغرب)؛ مما يؤدي إلى إعادة إنتاج الفروق القومية والثقافية.

تخلق الرأسمالية هكذا تمييزا وتراتبيا بين البلدان وبين الأقاليم (ما يطلق عليه المغرب النافع وغير النافع بالمغرب)، وتمييزا بين سكان البلد الواحد والإقليم الواحد، وحتى بين السكان ذوي الثقافة الواحدة: لا زلنا نتذكر التقسيمات الشوفينية التي تنشرها الدولة المغربية في وسائل الإعلام (الفاسي واليهودي، الشلح والعروبي،...).

انتزعت آلاف الأسر القروية من محيط اقتصادي-اجتماعي وجغرافي دام قرونا، وتحول أغلب أفرادها إلى جزء من طبقة عاملة (صناعية وزراعية)، أو فئة تجار صغار بالمدن، اندمجت في الاقتصاد الرأسمالي العصري بعد تقويض أسس الاقتصاد التقليدي. لم يترافق هذا الاندماج الاقتصادي باندماج ثقافي ولغوي، بل بإقصاء تام لمصاحب باحتقار وعنصرية مبطنة تجاه الناطقين بالأمازيغية. لم يكن بد من ظهور رد فعل. ارتبط ظهوره بحدثين ذي دلالة رمزي، فقد تأسست أول جمعية أمازيغية "الجمعية المغربية للبحث والتبادل الثقافي" 10 نونبر 1967، عامين من انتفاضة 23 مارس 1965، بنفس مدينة الانتفاضة، ومباشرة بعد هزيمة حركة القومية العربية البورجوازية في يونيو 1967.

كان ظهور الحركة الثقافية الأمازيغية، نتيجة غير مباشرة لتفكيك البنى التقليدية للمجتمع المغربي، ونتيجة مباشرة لما وصلت إليه الأمازيغية في دولة الاستقلال، وفي نفس الوقت نتيجة لسياسات الدولة في المجال الثقافي واللغوي. فأغلب مؤسسي الحركة كانوا "خريجي مدارس ومعاهد التعليم الأصيل والمغرب، أي من خريجي مدارس الحركة الوطنية.." (أحمد عصيد).

ارتبط ظهور جمعيات الحركة الثقافية أساسا بالمدن الكبرى، والتحاق أبناء القرى بالمدرسة الوطنية، حيث اصطدموا بواقع لغوي آخر لا علاقة له بلغتهم الأم. كما عاينوا التهميش والاحتقار الذي تعاني منه ثقافتهم ولغتهم في المقررات الدراسية. كان لهذه الصدمات أثر كبير في دفع مجموعة من الطلبة للانتظام من أجل إعادة الاعتبار للغتهم. وقد ساهم انفتاح التعليم الجامعي (حيث اطلعوا على نتائج بحوث علم الاجتماع واللسانيات والانثربولوجيا والتاريخ)، على أبناء الطبقات الشعبية على مد هؤلاء بصورة عن تاريخ وثقافة ولغة الأمازيغ غير التي تلقنها برامج التعليم ووسائل الإعلام.

انتظم هؤلاء في البداية في صف دفاعي، من أجل تصحيح جملة تصورات مروجية حول الأمازيغية؛ إعادة كتابة تاريخ المغرب، دفع جريرة اللهجة عن الأمازيغية. لذلك احتل مقال

علي صدقي أزايكو "من أجل مفهوم حقيقي لثقافتنا الوطنية" مكانة رمزية في أدبيات تلك الحقبة. كما اشتغل هؤلاء الرواد في المجال الفني والأدبي لتدارك ما يمكن تداركه: جمع الأدب الشعبي وتوثيقه، إصدارات جديدة (شعر ونثر) والاهتمام بالفلكلور والتراث الشعبي. واستطاعت الحركة أن تضمن لنفسها قصب السبق في إثارة القضية الأمازيغية، وتجعلها بعد أقل من عقد من ظهورها إحدى القضايا الأساسية التي تثير نقاشا عنيفا في الساحة الإعلامية المغربية دون أن تتعداها إلى ساحة النضال والاحتجاج، وهذا من نقط ضعف هذه الحركة.

يمكن تقسيم مراحل الحركة الثقافية الأمازيغية إلى ثلاث:

مرحلة النشأة (1967/1991): عمل ثقافوي متجه أساسا للحفاظ على ما تبقى من التراث الشعبي الشفوي (إصدارات شعرية ونثرية، ومهرجانات، الاهتمام بالفلكلور).

مرحلة المطالبة (1991/2001): توسع محمول للحركة (تأسيس مجموعة من الجمعيات، تنسيقات وطنية وجهوية، ميثاق أكادير، صحافة منتظمة، "الأمازيغية مسؤولية وطنية"...) .

صادفت هذه المرحلة الجلبة الدستورية التي تزعمتها أحزاب الكتلة الديمقراطية، من أجل إصلاحات دستورية. تأثرت الحركة الثقافية الأمازيغية بنفس أساليب نضال هذه الكتلة في نضالها المطلي، الذي ابتداء بتوقيع ميثاق أكادير 1991؛ الذي تضمن جملة مطالب لإعادة الاعتبار للأمازيغية (الدسترة والتعليم والإعلام).

اقتفت الحركة الأمازيغية آثار "استراتيجية النضال الديمقراطي"، التي أرستها الأحزاب الليبرالية مقتصرة على النضال المشروع حسب القوانين الجاري بها العمل (الحسين وعزي)، حاملة شعار "الأمازيغية مسؤولية وطنية" إشارة إلى أن الحركة تريد تعبئة كل قطاعات المجتمع من مؤسسات وأحزاب وتنظيمات، دون أن تتعداها للتغلغل في الطبقات الشعبية القادرة وحدها على حمل المطالب الأمازيغية. لذلك لم يتعد النضال المطلي للحركة ما دبجته "الكتلة الديمقراطية" في سجلها الحافل بإرسال الملتزمات إلى الديوان الملكي واستجداء الحاكمين مع فرط في اعتدال صيغة المطالب طمعا في انصياعهم، مع اعتراف تام بحقوقهم في الحكم المطلق؛ تدبج المذكرات المطلوبة بعبارات " فإن الجمعيات الثقافية الأمازيغية المتشبهة بوحدة المغرب في تعدده، تغتنم الفرصة لتعرض على أنظار جلالتماء..".

رغم فرط الاعتدال هذا تعرضت هذه الحركة كغيرها للقمع منذ بداية الثمانينات (اعتقال صدقي علي أزايكو، ومنع مجلة أمازيغ، مسلسل منع أنشطة الجمعيات الأمازيغية، اعتقالات الراشيدية 1994...)، وخيبت مراجعات الدستور (1992/1996) آمال مثقفي الحركة. "هذه المطالب لم تتم الاستجابة لها رغم أن الحركة اشتغلت بطريقة هادئة وبطريقة الإقناع لزم طويل في المجال الثقافي الصرف". (إد بلقاسم، معارك حول الأمازيغية، مركز طارق بن زياد ص 184).

وإزاء تصلب الدولة، لم يجد مثقفو هذه الحركة سوى تحذير الدولة من مغبات هذا

التصلب، بدل نهج طريق النضال الجماهيري والحازم الكفيل لتحقيق مطالب الحركة. جاء خطاب الملك في 20 غشت 1994 عقب اعتقالات كلميمة بالراشيدية، لينعش آمال هذه الحركة بإمكانية "دمج الأمازيغية بقرار سياسي حكيم" [عصيد]. لكن استبعاد اللجنة الملكية للتربية والتكوين لذلك، وصدور ميثاق التربية والتكوين خيب آمالها. وتمت الدعوة لوقف احتجاجية أمام البرلمان، لكنها فُقمعت. وبوجه واقع التهميش والقمع، عبأت الجمعيات لتنظيم مسيرة وطنية "تاودا" بالرباط، وصدرت الدعوة إليها في أكتوبر 1999 بمدينة إنزكان. أطلقت فكرة تاودا دينامية وسط هذه الحركة، سيما بقاعدتها الطلابية. لكن تجلى أن تلك الدعوة مجرد محاولة لإفزاز للحاكمين، حيث جرى تماطل طيلة عامين دون تنفيذها.

جاء بيان محمد شفيق (مارس 2000) ليحرف نقاش هذه المسيرة، حيث حرص مقدموه على تفادي استثارة أي تعبئة شعبية داعمة للبيان الذي "لم يرد له أن يكون في جو من التهريج ولا في جو من البلبلة، أريد له أن يقدم بلباقة، وأن ننتظر بأناة ولباقة. بدون تهريج، ولكن مع توضيح الأمور". (محمد شفيق، معارك حول الأمازيغية..).

جاءت انتفاضة الربيع الأمازيغي الثاني بالجزائر 2001، لتعمق مأزق "النضال الديمقراطي المشروع" لدى الحركة، حيث استثارت دعما قويا في قواعد الحركة لما فتحت من آفاق تعبئة كفاحية. باستثناء مسيرة فاتح ماي 2001 التي توجهت فيها جمعيات الحركة إلى السفارة الجزائرية لتقديم رسالة احتجاج ضد قمع القبائليين، استنكفت قيادات الحركة عن الدعوة لتقديم الدعم الضروري لهذه الحركة، فقد كانت فرصة سانحة لتنظيم مسيرة "تاودا"، واقتصرت على انتظار رد فعل الدولة، "هل يمكن لانتفاضة القبائل أن تثير لدى المسؤولين المغاربة الشعور بضرورة تغيير السياسة الثقافية والإعلامية والتربوية المتبعة...؟ هذا هو السؤال الذي طرحته الحركة الأمازيغية بالمغرب طوال أيام انتفاضة القبائل" لا أقل ولا أكثر!؟. (عصيد).

أنهى فشل مسيرة "تاودا" والنقاش الذي استثاره البيان الأمازيغي (تحزيب الأمازيغية، لجنة البيان) وأخيرا انتفاضة القبائل، مرحلة النضال المطلبي للحركة الأمازيغية. لتفتتح مرحلة أخرى مع إعلان المعهد الملكي؛ أي مرحلة الاحتواء والتدجين.

مرحلة الاحتواء، ابتداء من 2001

بإعلان تأسيس المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، انتعشت من جديد آمال مثقفي الحركة بإمكانية دمج "هادئ" للأمازيغية في دوايب الدولة والحياة العامة. وتقاطرت المقالات المادحة للقرار، داعية الكل للتجند وراءه. لم اختيار نخبة الحركة هذا خطأ، أو رغبة في مناصب (مع أن هذا عامل أيضا: تبلغ تعويضات مديري مركز البحث في المعهد 50 ألف درهم شهريا في المتوسط)، بل اختيارا واعيا نابعا من اقتناع بأن إعادة الاعتبار للأمازيغية يجب أن يكون داخل مؤسسات الدولة، وضمن مشروعيتها لا خارجها. وهذا منسجم تماما مع الطبيعة الطبقية لهذه النخبة (مثقفي البورجوازية من محامين وجامعيين ومهن حرة..)،

يريدون على غرار أخوانهم داخل ما يسمى "الصف الوطني الديمقراطي" تحقيق مطالبهم بتعاون وتوافق مع الحكم لا ضده.

كل ما قام به المعهد الملكي لحد الآن هو؛ مؤسسة النضال الأكاديمي والثقافي الذي كان عصب ممارسة هذه الحركة منذ ظهورها، لكن مع تراجعها. فإذا قارنا العطاء الأدبي والفكري للحركة مع ما أنتجه المعهد نلاحظ تفاهة هذا الأخير، حيث يشتكي مجموعة من المثقفين الذين أبرموا اتفاقيات شراكة مع المعهد بأن هذا الأخير يعيق إصداراتهم الأدبية والفكرية. ولا زالت مهمة دمج الأمازيغية في التعليم والإعلام متعثرة.

نجح المعهد حيث عجز نظيره بالجزائر "المحافظة السامية للأمازيغية". استطاع المعهد، الذي ظهر كمئة من الحكم لا كمكتسب بالنضال، أن يشل عمل الحركة الأمازيغية، ويشد قسما منها الى الدولة، ويبث الخلافات في صفوفها، ويشتيتها في النهاية (التشتت التنظيمي للجمعيات الثقافية، لجنة البيان التي انتهت بتأسيس "أمزداي أنامور"، السبعة المنسحبون من المعهد، ومبادرة "الخيار الأمازيغي"، الحزب الديمقراطي الأمازيغي، الحركة بالجامعة..). في حين استطاعت الحركة بالجزائر ضمان نفسها النضالي والكفاحي بتجاهل المحافظة السامية ومقاطعتها.

يجب على مناضلي الحركة الأمازيغية أن يستنتجوا عبرة عقود "النضال الثقافي والديمقراطي المشروع" الذي نهجته الحركة منذ ظهورها، وخرجت منه صفر اليدين. يجب التفكير في استراتيجية نضال أخرى تقطع مع أسلوب الاستجداء وانتظار انصياع الحاكمين. لا غنى عن توحيد جهود مناضلي كل الحركات الاجتماعية والديمقراطية ضد الاستبداد السياسي والاستغلال الاقتصادي والإقصاء والثقافي.

قبل الختام لا بد من الإشارة إلى وجه أساسي لنضال الحركة الأمازيغية؛ ما أطلق عليه "تدويل القضية الأمازيغية" بتأسيس "الكونغريس العالمي الأمازيغي" والعمل مع المؤسسات الدولية (الأمم المتحدة، اتفاقيات الشعوب الأصلية).

كان تأسيس الكونغريس العالمي الأمازيغي فرصة لتلاقح التجارب بين الحركات الأمازيغية بشمال أفريقيا، خصوصا إذا استحضرنا كفاحية وتفجيرية بعضها (الصراع المسلح للطوارق، النضال الكفاحي للقبائل، نضال الكناريين لتقرير مصيرهم السياسي). لكن مع سبق إصرار وترصد عملت جمعيات الحركة بالمغرب على تفادي هذا التلاقح بإصرارها على ان تكون المنظمة العالمية للأمازيغ مجرد منظمة ثقافية وفنية لتبادل التجارب في حدود هذا المستوى، وتحولت هذه المنظمة في النهاية إلى مجرد برج عاجي للمراقبة يرصد الخروقات دون انخراط في النضالات المباشرة.

وعلى غرار إصرارها على النضال داخل المؤسسات داخل المغرب لا ضدها، سارت الحركة على نفس النهج بتعاونها مع الأمم المتحدة مع تجاهل دورها الحقيقي على المستوى العالمي (مجرد ملحقة بالسياسة الخارجية للدول الإمبريالية)، بإعطائها الشرعية للتدخلات

العسكرية للولايات المتحدة بالعالم (أفغانستان، العراق..) والمساهمة في تصفية القضية الفلسطينية بتسهيل المخططات الصهيونية. وغابت تنظيمات هذه الحركة عن التبعثات العالمية ضد الحروب وضد العولمة، ولم تستطع لحد الآن أن تجد موقعا لها داخل المنتديات الاجتماعية العالمية.

خلاصات:

يجب الوعي بحقيقة بديهية مؤداها أن القضاء التام على الاضطهاد بكل أنواعه (الطبقي، وعلى أساس الجنس، والقومي) مستحيل في إطار المجتمعات الرأسمالية، متقدمة كانت أو متخلفة. وتجد هذه الحقيقة سندها من الناحية النظرية و التاريخية انطلاقا من تجربة للشعوب. وتجد أيضا سندها في الكتابات الأولى لرواد الحركة الثقافية الأمازيغية: "إن العلاقة لهجة/ لغة تجد حلها الشامل في مسلسل ثورات القوميات الناشئة... إن الثورات الحقيقية (الراديكالية) تميل نحو الاشتراكية وفيها تجد "اللهجات" مكانتها أي السلطة (فيتنام الصين) وتحترم وتكتب لغات الإثنيات وتصبح لغة محلية، لكن مع عدم نبذ اللغة الوطنية". (بوجمعة هباز، مختطف بدون عنوان، سعيد باجي ص 111) "إذا كانت الدول الاشتراكية لا تعاني من المشاكل الثقافية بالمعنى المقصود هنا، فلأنها أوجدت لها الحلول المطلوبة منذ البداية وبدون مركب نقص أو أحكام مسبقة". (صديقي علي أزيكو، في سبيل مفهوم حقيقي لثقافتنا الوطنية).

".. التطبيقات العملية للاشتراكية العلمية حققت تقدما هائلا في إلغاء القهر والاضطهاد... وضعت السلطة الاشتراكية بعد أكتوبر 1917 الكتابة للغات 48 قومية وجماعة إثنية..". (حسن إيد بلقاسم، حول الحقوق اللغوية والثقافية الأمازيغية). إذا كان هذا الأفق الاستراتيجي صحيحا، فلا يجب أن يزيح انظارنا عن واجباتنا الآنية. ولا يعني أن ينتظر "الأمازيغ" الاشتراكية لتحقيق حقوقهم اللغوية والثقافية، بل يجب عليهم الانتظام والنضال من أجل هذا الهدف بارتباط مع ذاك الأفق الاستراتيجي، لكن دون تكرار المسيرة الفاشلة للحركة الثقافية الأمازيغية منذ بداية التسعينات

ما يجب البدء به داخل الحركة هو إضفاء النسبية على المفاهيم، فمفاهيم كالثقافة الأمازيغية الواجب إعادة الاعتبار لها، تستدعي التمييز. تحتوي كل ثقافة عناصر تقدمية/ متنورة كما على عناصر رجعية/ مظلمة. واللغة الأمازيغية قد تنقل خطاب مشعوذ أو توعية طبية. فهل سنعيد الاعتبار لكل هذا. أبدا، لن نعيد الاعتبار لثقافة "إيمغارن" واستبدادهم (الكلاوي، المتوكي..) ولا لثقافة الزوايا والأولياء واحتقار النساء والزواج. لكن يجب العمل بجد لنفض الغبار عن الجانب المشرق من هذه الثقافة الذي تشترك فيه مع الثقافة العربية وأخريات: ثقافة المقاومة والنضال ورفض الاستبداد التي يحتل صدارتها الخطابي وعسو وأوبسلام وموحي أوحمو الزباني والنمري ودهكون وهباز وغيرهم. يجب تطوير العناصر الديمقراطية والتقدمية في هذه الثقافة ونبذ الجوانب الرجعية والمظلمة.

يجب العمل على إعادة بناء هذه الحركة وتخصيها بأساليب النضال الكفاحية، على غرار مثيلتها بالجزائر، وضمان استقلاليته عن الدولة والليبراليين والعمل على انغراسها العضوي في نضالات الكادحين كيفما كانت.

كما يجب ألا ننسى أن هدفنا الأساسي هو توحيد كل الكادحين، كيفما كانت لغاتهم وثقافتهم واعتقاداتهم الدينية للنضال ضد الاستبداد السياسي والاستغلال الاقتصادي والإقصاء الاجتماعي الثقافي، مع تخليصهم من سموم التعصب والشوفينية التي تنشرها البورجوازية في أوساطهم.

يجب علينا نحن مناضلو هذه الحركة عدم الاقتصر على النضال من أجل الأمازيغية دون غيرها من الحقوق الأخرى (استحضار تجربة الشيباس ضد الاضطهاد القومي والنيوليبرالية). يجب إقامة جسر بين المطالب اللغوية والثقافية والمطالب الديمقراطية والاجتماعية والاقتصادية الأخرى بمنظور أممي (وليس مسح الربط الذي فصله أحمد الدغري في "بديله الأمازيغي")، يبتعد عن ضيق الأفق القومي السائد لحد الآن في صفوف هذه الحركة؛ يجب توجيه الاستياء الاجتماعي نحو مشاريع اعتناق بدل سلوك نهج الانكفاء الهوياتي أو الإثني أو الديني. علينا أن نتحدث عن اضطهادنا بلغة عالمية. يجب البحث عن مداخل لهذا الربط وتدقيق المطالب:

– الانخراط في نضالات القرويين ضد التهميش ومن أجل الخدمات الاجتماعية (طاطا، إفني، تامسينت..).

– النضال ضد سياسة نزع الدولة للأراضي لفائدة رأسمالي قطاع السياحة والمناطق الحرة (الشريط الساحلي بالريف، الشريط من أكادير حتى الشاطئ الأبيض بكلميم).

– النضال من أجل ضمان الاستفادة من الخيرات المشتركة (الولوج إلى الموارد: الماء، الغابات، "أركان"، الأرض، حماية البيئة، السيادة الغذائية).

– النضال من أجل تنمية حقيقية للريف وباقي المناطق القروية الراححة في الفقر، و في التعيش بتجارة التهريب و فئات اقتصاد المخدرات والهجرة السرية.

يجب إحياء التنسيق داخل هذه الحركة (مع تفادي سلبيات تجربة مجلس التنسيق السابق الذي كان تنسيقا فوقيا غير محكوم بمضمون الوحدة النضالية الميدانية وتجربة تنسيقية العروش بالقبائل المستحضرة لهذا المنظور)، كما يجب على مناضلي هذه الحركة توجيه أنظارهم إلى أسفل: العمال داخل المصانع والمزارع الرأسمالية وفقراء الفلاحين والطلبة والمعتقلين، بدل توجيهها إلى أعلى وانتظار الصدقات من الحاكمين.

يجب تجديد الدعوة لمسيرة "تاوادا" الوطنية وتحديد تاريخ لها، وتعبئة كل الحركات الأخرى (حركة طلابية، معتقلين، نقابات، أحزاب تقدمية) لإنجاحها والمساهمة في النضال "الأمازيغي".

- من أجل المساواة في الحقوق؛ لا امتياز للغة دون أخرى ولا امتياز لثقافة دون أخرى.
- من أجل تدريس الأمازيغية في مدرسة عمومية جيدة ومجانية وعلمانية.
- من أجل دسترة الأمازيغية في دستور منبثق من إرادة الشعب يضعه مجلس تأسيسي.
- من أجل دمج الأمازيغية في إعلام ديمقراطي يضمن حرية التعبير.

منشورات جريدة المناضل-ة

المحتويات

1. الربيع الأمازيغي 2001: نضال شباب الجزائر وكادحيها المتواصل
2. ملاحظات سريعة حول المؤتمر الاستثنائي الأول للحزب الديمقراطي الأمازيغي
3. دراسة أولية في أصول القضية الأمازيغية
4. ملاحظات انتقادية أولية في المسألة الأمازيغية